المشروع السنوي للأداء
لمهمة الشّؤون الدّينيّة لسنة 2022

جويـلـيـة 2021

الفـــــــــهـــــــرس

المحور الأول: التقديم العام للمهمة

1- تقديم استراتيجية المهمّة.
2- تقديم برامج المهمة.
3- الميزانية وإطار نفقات المهمة على المدى المتوسّط.

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة.

4- تقديم البرنامج وإستراتجيته.
5- أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج.
6- إطار نفقات البرنامج على المدى المتوسط.

الملاحق: بطاقات المؤشرات

المحور الأول: التقديم العام للمهمة

1- تقديم استراتيجية المهمة:

تتمثل إستراتيجية المهمة في العمل على تطبيق سياسة الدولة في المجال الدينيى وذلك بضبط الخطط والبرامج الخاصة بقطاع الشؤون الدينية الرامية إلى **تيسير إقامة الشعائر الدينية** ونشر قيم الإعتدال والتسامح صلب المجتمع بما يضمن **الحفاظ على تماسكه الرّوحي** وثوابته والتصدي لكل مظاهر الغلو والتطرف وحماية السلم الاجتماعي وذلك من خلال:

- تكثيف التوعية والإرشاد الديني الموجّه للمواطنين،
- ترشيد الخطاب الديني وتطويره،
- نشر الفكر الديني المستنير المبني على قيم الوسطية والتسامح والإعتدال،
- توفير الظروف المثلى لجميع المواطنين نساء أو رجالا لممارسة شعائرهم الدينية على أحسن وجه،
- الالتزام باحترام الدّستور الذي يكفل في فصله السادس منه حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية ويضمن حياد المساجد ودور العبادة عن كل توظيف حزبي.

وتندرج **استراتيجية المهمة** في إطار سياسة الدولة الرامية إلى الإلتزام بأهداف التنمية المستدامة (إلى أفق 2030) المضبوطة من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمصادقة عليها من قبل الجمهورية التونسية خصوصا فيما يتعلق بأهدافها التالية:

الهدف 4-2: الذي ينص على ضرورة ممارسة جميع الفتيات والفتيان لأنشطة تساعدهم على تنمية قدراتهم الذهنيّة في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم ما قبل المدرسي لإعدادهم للتعليم الابتدائي إلى جانب توفير الرعاية الصحية الجيدة لهم.

الهدف 4-7: الذي ينص على ضرورة ضمان حصول جميع الطلاب إناثا وذكورا على المعرفة والمهارات اللازمة لتعزيز أهداف التنمية المستدامة من خلال برامج التعليم لغرض غرس ثقافة حقوق الإنسان والمساواة
بين الجنسين في الأذهان وتقدير التنوع العرقي والثقافي وتعزيز ثقافة السلم ونبذ العنف والمواطنة وتثمين مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة.

وتسعى المهمة (الوزارة) لتحقيق هذين الهدفين من خلال البرنامج الرسمي التعليمي الخاص بالكتاتيب الذي يحتوي علاوة على تحفيظ القرآن الكريم وتفسيره وتلاوته على مواد تعليمية أخرى خاصة باللغة العربية والحساب الذهني والرسم والإعلامية وعلم نفس الطفل والبراعة اليدوية.

الهدف 5: المتعلق بضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين ويرمي إلى إنهاء جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات في الحياة العامة والخاصة في جميع أنحاء العالم.

الهدف 16-1: المتعلق بالحد من جميع أشكال العنف ومعدلات الوفيات المرتبطة بها في جميع أنحاء العالم.

ويهمّ قطاع الشؤون الدينية جميع فئات المجتمع كبارا وصغارا باختلاف أجناسهم واختلاف مستوياتهم العلمية ومهنهم نظرا لخصوصية المسألة الدينية وحساسيّتها وارتباطها بالعقيدة والأمن الروحي للأشخاص. وهي بذلك تعتبر نقطة قوّة للقطاع وعنصرا موحّدا لجميع أفراد المجتمع يتعين العمل على الحفاظ عليه وتمتينه وتثبيته للحفاظ على التماسك الروحي بين أفراده وحماية السلم الاجتماعي صلبه.

وتعمل المهمة لبلوغ هذه الأهداف على توفير خطاب ديني مستنير ومعتدل ومواكب للعصر يأخذ بمشاغل الناس ويقترح حلولا لها في إطار احترام حرية المعتقد والرأي المخالف بما يضمن سبل التعايش بين الجميع ويحفظ حقوقهم ويقوّي روابط الأخوّة والتعاون والتآزر بينهم.

ويتفاعل قطاع الشؤون الدينية مع بقية القطاعات الأخرى باعتاره يمسّ جميع أفراد المجتمع ويتناول مواضيع لا تقتصر فقط على مسائل العبادات وممارسة الشعائر، بل يتعدّاها إلى مواضيع حياتية وقضايا إجتماعية كقواعد المعاملات في السوق والتحسيس بمخاطر الإدمان على المخدرات لتوعية الناس وإرشادهم.

وهو بذلك يتأثر بصفة مستمرة بالواقع المعاش ويتفاعل معه. وتتمثل أهم التحديات الخارجية التي يواجهها القطاع في تواصل الأزمة الاقتصادية والمالية الناتجة عن إنتشار وباء فيروس كورونا والتي أثّرت سلبا على القطاع وأدّت إلى:

☒ عدم الترخيص للمهمّة في القيام بالإنتدابات الضرورية وبالعدد الكافي مما نتج عنه نقص في الموارد البشرية المتمثلة في:

- **الإطارات المسجدية:** الشئ الذي حال دون سد الشغورات بالمعالم الدينية على الوجه المطلوب رغم اللجوء إلى الجمع بين الخطط (ثلاث خطط على أقصى تقدير). مع الإشارة إلى أنه يتعيّن العمل على سد أكثر ما يمكن من الشغورات في الخطط المسجدية قصد حماية بيوت الله من الإستيلاء على المنابر والتصدّي للفكر الديني التكفيري المتشدّد الذي يحرّض على العنف والكراهية.

- **سلك الوعاظ:** مما حال دون متابعة سير الحياة الدينية على الوجه المطلوب بالجهات.
- **السلك الإداري المشترك وسلك المهندسين وسلك المعماريين وسلك العملة.**

☒ ضعف في الإعتمادات المخصصة لنفقات تهيئة وصيانة المعالم الدينية مما أدى إلى تدهور الوضعية الإنشائية لعدد كبير منها في ظل غياب الصيانة الدورية لها.

☒ ضعف في الإعتمادات المخصصة للتهيئات الكبرى للمعالم الدينية مقارنة بالحاجيات الحقيقية للمعالم الدينية والإرتفاع المتواصل لعددها.

أما بالنسبة لنقاط الضعف التي يجب العمل على تلافيها فهي تتمثل في:

- نقص في النصوص القانونية المنظمة لعمل المهمة وحاجة البعض منها للمراجعة حيث يشكو مجال عملها من غياب بعض النصوص القانونية على غرار قطاع الكتاتيب والحج والعمرة وعمليات بناء وصيانة المعالم الدينية.
- غياب خارطة رقمية تبين توزيع المعالم الدينية بالولايات وتؤكد الحاجة الفعلية لكل منطقة لمعلم ديني (حسب الكثافة السكانية والمسافة الفاصلة عن بقية المعالم الدينية).
- بطء على المستوى الجهوي في إنجاز أشغال الصيانة والتهيئات الكبرى للمعالم الدينية (مقابل تردي الوضعية الإنشائية لبعض المعالم التّي تشكّل في بعض الأحيان خطرا على المصلين) نظرا لضعف متابعة نسق استهلاك الإعتمادات المحالة للمجالس الجهوية.
- نقائص متعلقة بالتوعية الدينية وتتمثل أساسا في ضعف المستوى العلمي لبعض الأئمة ومدرسي آفاق المكلفين بالتوعية الدينية.
- نقص في عدد المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصصة للنساء (فضاءات للصلاة، ميضاة ودورات مياه خاصة بالنساء) إستجابة لحاجياتها عند ممارستها لشعائرها الدينية.

وبصرف النظر عن نقاط القوة ونقاط الضعف التي يشكو منها القطاع والتحديات الخارجية التي يواجهها المذكورة أعلاه فإن الأولويات الأساسية للمهمة تتمثّل فيما يلي:

❖ توفير إقامة الشعائر الدينية في أحسن الظروف لجميع أفراد المجتمع نساء ورجالا.

- ❖ تكوين الإطارات المسجدية المكلفين بالتوعية الدينية والإرشاد قصد تمكينهم من الرفع من مستواهم العلمي لتقديم خطاب ديني مستنير مساير لمتغيرات الواقع.
- ❖ إلى جانب العناية بالكتاتيب لتربية الناشئة تربية متوازنة وسليمة.

وبناء على ما تقدّم فإن **المحاور الاستراتيجية لمهمة الشؤون الدينية** تتلخّص فيما يلي:

- إقامة الشعائر الدينية.
- التكوين.
- الخطاب الديني.
- التربية بالكتاتيب.

2- تقديم برامج المهمة:

استنادا إلى الإستراتيجية العامة لقطاع الشؤون الدينية فإن برامج المهمة تضم ما يلي:

- ➢ **برنامج التنمية الدينية:** وهو برنامج خصوصي يتعلق بكل الجوانب الخاصة بقطاع الشؤون الدينية ويغطي كل المسائل المرتبطة به. وتندرج استراتيجيته ضمن الاستراتيجية العامة للمهمة المبينة أعلاه.
- ➢ **برنامج القيادة والمساندة:** وهو برنامج يهدف إلى حوكمة التصرف في الموارد البشرية والمادية والمالية لضمان التوظيف الأمثل لهذه الموارد قصد تحقيق الأداء المنشود.

ويمثل برنامج التنمية الدينية **العمود الفقري للسياسة العمومية للمهمة** حيث إنه من مهامها الاستراتيجية الرئيسية - كما سبق أن تمت الإشارة إليه أعلاه - هي تطبيق سياسة الدولة في المجال الديني وذلك بضبط الخطط والبرامج الخاصة بالقطاع الرامية إلى تيسير إقامة الشعائر الدينية ونشر قيم الإعتدال والتسامح صلب المجتمع.

3- الميزانية وإطار نفقات المهمة على المدى المتوسّط:

أ-بيان تطور ميزانية المهمة:

تطورت ميزانية مهمة الشؤون الدينية خلال الفترة 2021-2022 على النحو التالي:

جدول عدد 01:

توزيع ميزانية مهمة الشؤون الدينية لسنة 2022 حسب البرامج وطبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

الأقسام / البرامج	إعتمادات الدفع	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	المجموع	النسبة من الميزانية %
	المهـمّـة							من ميزانية الدولة
	2022	139.790	17.500	12.470	2.500	-	172.260	
	2021	131.709	17.348	12.443	2.500	-	164.000	
	نسبة التطور (2021/2022)	%6,13	%0,87	%0,2	%0	-	% 5	
	النسبة من ميزانية المهمة	%81,15	%10,10	% 7,30	% 1,45	-	%100	
	البرامج							النسبة من ميزانية الدولة
برنامج التنمية الدينية	2022	136.220	15.700	770	935	-	153.625	
	2021	128.334	15.637	770	1.420	-	146.161	
	نسبة التطور	% 6,14	% 0,40	% 0	% -34,15	-	% 5,10	
برنامج القيادة والمساندة	2022	3.570	1.800	11.700	1.565	-	18.635	
	2021	3.375	1.711	11.673	1.080	-	17.839	
	نسبة التطور	% 5,77	% 5,20	% 0,23	% 44,90	-	% 4,46	

تطورت ميزانية مهمة الشؤون الدينية خلال سنتي 2021-2022 بنسبة 5 % ويعزى ذلك أساسا إلى التطور في نفقات التأجير العمومي بنسبة 6 % .

ب-توزيع ميزانية المهمة حسب البرامج والأنشطة:

جدول عدد 02:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة
(اعتمادات التعهد)

الوحدة: ألف دينار

البيان	ق.م 2021	تقديرات 2022	نسبة التطور 2021/2022
البرنامج1: التنمية الدينية	**146.161**	**153.255**	**4,85%**
النشاط 1: الإشراف على المعالم الدينية.	19.109	18.790	-1,66%
النشاط 2: التكوين ونشر الإنتاج الفكري.	1.239	1.372	10,73%
النشاط 3: تنظيم الشعائر الدينية.	19.397	21.701	6,72%
النشاط 4: التوعية الدينية والإرشاد الديني.	100.580	100.031	-0,54%
النشاط 5: تحفيظ القرآن الكريم وترتيله وتفسيره	5.836	11.361	94,67%
البرنامج 9: القيادة والمساندة	**17.839**	**19.605**	**9,89%**
النشاط 1: القيادة	2.377	2.862	20,40%
النشاط 2: الدّعم	15.462	16.743	8,28%
المجموع:	**164.000**	**172.860**	**5,40%**

جدول عدد 02:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة
(اعتمادات الدّفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	ق.م 2021	تقديرات 2022	نسبة التطور 2021/2022
البرنامج1: التنمية الدينية	**146.161**	**153.625**	**5,10%**
النشاط 1: الإشراف على المعالم الدينية.	19.109	19.160	0,26%
النشاط 2: التكوين ونشر الإنتاج الفكري.	1.239	1.372	10,73%
النشاط 3: تنظيم الشعائر الدينية.	19.397	21.701	6,72%
النشاط 4: التوعية الدينية والإرشاد الديني.	100.580	100.031	-0,54%
النشاط 5: تحفيظ القرآن الكريم وترتيله وتفسيره	5.836	11.361	94,67%
البرنامج 9: القيادة والمساندة	**17.839**	**18.635**	**4,46%**
النشاط 1: القيادة	2.377	2.862	20,40%
النشاط 2: الدّعم	15.462	15.773	2%
المجموع:	**164.000**	**172.260**	**5%**

ت-إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024):

جدول عدد 4:
إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024) للمهمة
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	115.549	131.709	139.790	147.534	154.612
نفقات التسيير	18.493	17.348	17.500	18.720	20.400

نفقات التدخلات	10.329	12.443	12.470	13.800	13.800
نفقات الإستثمار	958	2.500	2.500	4.152	4.614
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	145.329	164.000	172.260	184.206	194.426
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	145.329	164.000	172.260	184.206	194.426

جدول عدد 5:
إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024) للمهمة
التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
البرنامج عدد 01: التنمية الدينية	134.737	146.161	153.625	163.316	171.125
البرنامج 9: القيادة والمساندة	10.592	17.839	18.635	20.890	23.301
المجموع	145.329	164.000	172.260	184.206	194.426

من المتوقع أن تسجل ميزانية المهمة سنة 2022 ارتفاعا بنسبة 5 % مقارنة بسنة 2021 يتوزع على البرامج وفقا لما يلي:

- برنامج التنمية الدينية: 5,10 %
- برنامج القيادة والمساندة:4,46 %

ويفسّر ذلك أساسا بالتطور في نفقات التأجير العمومي.

وقدّرت نسبة الزيادة السنوية في الميزانية لسنوات 2023-2024 بنسبة 6 % بالنسبة لجميع النفقات تماشيا مع تطور حجم العمل وحاجيات مختلف مصالح المهمة. وتمثل ميزانية برنامج التنمية الدينية نسبة تتراوح بين 89 و90 % من ميزانية المهمة مقابل 11% أو 10 % لبرنامج القيادة والمساندة.

وقد وقع ضبط هذه التقديرات في علاقة بالأهداف الاستراتيجية للمهمة ومؤشرات قيس الأداء المضبوطة خاصة فيما يتعلق بنسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الجهوي والوطني والنسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث اضافة إلى نسبة تطور عدد المعالم الدينية التي تحتوي على فصاءات مخصصة للنساء ونسبة تطوّر عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج سنويا.

المحور الثاني: تقديم برامج الوزارة

البرنامج عدد1:"التنمية الدينية "

اسم رئيس البرنامج ومدة توليه المهمة " السيد سامي القاسمي "

المدير العام للإطارات المسجدية والمعالم الدينية منذ جانفي 2017

1) تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 - تقديم إستراتيجية البرنامج:

يستمد برنامج التنمية الدينية **كامل استراتيجيته** من الاستراتيجية العامة للمهمّة المبينة بالمحور الأول أعلاه نظرا لكونه برنامج خصوصي وحيد موكول له تنفيذ كامل السياسات العمومية للمهمة في قطاع الشؤون الدينية. وبناء عليه فإن نقاط قوة ونقاط ضعف البرنامج والفرص المتاحة له والتحديات التي تواجهه وأولوياته هي نفسها الخاصة بالمهمة والتي سبق التعرّض إليها أعلاه.

وتتمثل إستراتيجية برنامج التنمية الدينية أساسا فيما يلي:

- ضمان إقامة الشعائر الدينية على أحسن وجه بما يضمن تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.
- التوعية والإرشاد الديني،
- ترشيد الخطاب الديني،
- العناية بالقرآن الكريم بالتشجيع على حفظه وتجويده وتلاوته،
- العناية بالكتاتيب لضمان تربية الناشئة ذكورا وإناثا تربية سليمة، عصرية ومتوازنة تأخذ بـــعين الاعتبارما يلي:

- الجانب الروحي والعقائدي للطفل بتعليمه المبادئ السمحة للدين الإسلامي الحنيف لتجذيره في محيطه العربي والإسلامي،

- الجانب النفسي للطفل وفقا لطرق التدريس الحديثة وتدريبه على استعمال وسائل الاتصال والتواصل العصرية لتمكينه من مسايرة عصره والتفاعل الإيجابي مع المجتمع وضمان انفتاحه على العالم الخارجي،

- دعم البحث العلمي والتعاون الدولي في المجال الديني والمجلات الأخرى ذات العلاقة.

وتندرج استراتجية البرنامج (كما هو الشأن بالنسبة لاستراتيجية المهمة) ضمن أهداف التنمية المستدامة (إلى أفق 2030) المضبوطة من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمصادقة عليها من قبل الجمهورية التونسية خصوصا فيما يتعلق بالأهدف 2-4 و4-7 و5 مثلما تمت الإشارة إليه بالمحور الأول من المشروع.

وبصرف النظر عن نقاط القوة ونقاط الضعف التي يشكو منها القطاع والتحديات الخارجية المذكورة أعلاه التي يواجهها فإن الأولويات الأساسية لبرنامج التنمية الدينية تتمثّل في:

- ❖ توفير إقامة الشعائر الدينية في أحسن الظروف لجميع أفراد المجتمع نساء ورجالا.
- ❖ تكوين الإطارات المسجدية المكلفين بالتوعية الدينية والإرشاد قصد تمكينهم من الرفع من مستواهم العلمي لتقديم خطاب ديني مستنير مساير لمتغيرات الواقع.
- ❖ تكثيف التوعية الدينية بالجوامع والمساجد ووسائل الإعلام.
- ❖ مزيد العناية بالقرآن الكريم بالتشجيع على حفظه وتلاوته وتجويده.
- ❖ مزيد العناية بالكتاتيب لتربية الناشئة تربية متوازنة وسليمة.
- ❖ الحد من الفوارق بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالإستجابة لحاجيات النساء عند ممارستهن لشعائرهن الدينية على أساس يضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.
- ❖ دعم البحث العلمي والدراسات في مجالات العلوم الإسلامية ونشرها،
- ❖ تطوير الإعلام الديني لهدف ترشيد الخطاب الديني،
- ❖ العناية بالمعالم الدينية فيما يتعلق بالصيانة والتأثيث والتجهيزوإحكام التصرف فيها،

1.2 تقديم خارطة البرنامج

ينقسم هذا البرنامج إلى برنامجين فرعيين (برنامج فرعي مركزي وبرنامج فرعي جهوي) هما كالآتي:

أ-البرنامج الفرعي المركزي: قيادة الشؤون الدينية: ويحتوي على وحدتين عملياتين هما كالآتي:

- **الوحدة العملياتية عدد 1**: وتضم كل من الإدارة العامة للإطارات المسجدية والمعالم الدينية والإدارة العامة للشؤون الإسلامية والتفقدية العامة للشؤون الدينية. وتعمل على تنفيذ الأنشطة الرئيسية التالية:
  - النشاط الرئيسي عدد 01: الإشراف على المعالم الدينية.
  - النشاط الرئيسي عدد 02: التكوين ونشر الإنتاج الفكري في مجال العلوم الإسلامية.

الوحدة العملياتية عدد 2: وتضم مؤسّستان عموميّتان وهما المعهد العالي للعلوم الإسلامية بالقيروان والمعهد الأعلى للشريعة بتونس المكلفان بتنفيذ النشاط الرئيسي عدد 2 المتعلق بتكوين الإطارات الدينية ونشر الإنتاج الفكري في مجال العلوم الدينية.

ب-البرنامج الفرعي الجهوي: يحتوي البرنامج الفرعي الجهوي "التصرّف في الشؤون الدينية " على 24 وحدة عملياتية بمعدّل وحدة عملياتية واحدة بكل إدارة جهوية تسهر على تنفيذ الأنشطة الرئيسية التالية:

- النشاط الرئيسي عدد 03: تنظيم الشعائر الدينية.
- النشاط الرئيسي عدد 04: التوعية الدينية والإرشاد الديني.
- النشاط الرئيسي عدد 05: تحفيظ القرآن الكريم وترتيله وتفسيره.

يوضّح الرسم البياني أسفله خارطة البرنامج ومخطّط التنزيل العملياتي الذي يبرز البرامج الفرعية والوحدات العملياتية التابعة لكل برنامج فرعي وكذلك الأنشطة الرئيسية الخاصة بكل وحدة عملياتية بكل برنامج فرعي. كما يحدّد المسؤول عن البرنامج والمسؤولين عن البرامج فرعية وكذلك المسؤولين عن كل وحدة عملياتية داخل كل برنامج فرعي جهويا كان أو مركزيا (La chaine des responsabilités).

برنامج التنمية الدينية

المسؤول عن البرنامج: السيد سامي القاسمي المدير العام للإطارات المسجدية المعالم الدينية.

البرنامج الفرعي عدد1: قيادة الشؤون الدينية (على المستوى المركزي)

المسؤول عن البرنامج الفرعي: السيدة صليحة المسلمي مديرة الدراسات والتظاهرات والتكوين الديني

وحدة عملياتية عدد 01

- الإدارة العامة للإطارات المسجدية والمعالم الدينية
- الإدارة العامة للشؤون الإسلامية.
- التفقدية العامة للشؤون الدينية

المسؤول عن الوحدة: السيدة مسعودة بطيخ كاهية مدير

وحدة عملياتية عدد 02

المؤسسات العمومية

المعهد العالي للعلوم الإسلامية بالقيروان والمعهد الأعلى للشريعة بتونس.

المسؤول عن الوحدة: المدير

النشاط الرئيسي عدد 01: تيسير إقامة الشعائر الدينية

النشاط الرئيسي عدد 02: التكوين ونشر الإنتاج الفكري في مجال العلوم الإسلامية.

البرنامج الفرعي عدد 2: التصرف في الشؤون الدينية على المستوى الجهوي

المسؤول عن البرنامج الفرعي: السيدة سنية الدريدي كاهية مدير التوعية الدينية

24 وحدة عملياتية بمعدل وحدة عملياتية واحدة بكل إدارة جهوية للشؤون الدينية

المسؤول عن كل وحدة عملياتية: المدير الجهوي للشؤون الدينية

- الإدارة الفرعية للشؤون الدينية (مصلحة المعالم الدينية والإطارات المسجدية.)
- الإدارة الفرعية للشؤون الإدارية والمالية

النشاط الرئيسي عدد 03: تنظيم الشعائر الدينية.

النشاط الرئيسي عدد 04: التوعية الدينية والإرشاد الديني.

النشاط الرئيسي عدد 05: تحفيظ القرآن الكريم وترتيله وتفسيره.

2) أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج:

2.1-تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

في إطار الأعمال الخاصة بتثبيت إطار القدرة على الأداء للبرامج بالمهمات بالتنسيق مع الوحدة المركزية للتصرف في الميزانية بوزارة المالية ومكتب الخبرة الفرنسي وتماشيا مع أشغال التنزيل العلمياتي للبرامج التي تمت المصادقة عليها تم ضبط الأهداف الإستراييجية لهذا البرنامج على النحو التالي:

- **الهدف 1-1: تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين النساء والرجال في إطار الإلتزام بإحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.**

يعتبر هذا الهداف هدفا إستراتيجيا لإرتباطه الوثيق بالمهام الأساسية الموكولة لمهمّة الشؤون الدينية. وتعمل المهمّة، في حدود اعتمادات الميزانية المخصصة للغرض، على توفير الظروف المثلى للمصلين من جنس الإناث والذكور على حد سواء تيسيرا لممارسة شعائرهم الدينية لهم وذلك بـــــــ:

- العناية باللمعالم الدينية (جوامع ومساجد) من خلال إنجاز أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث بها حفاظا على الموروث الديني وتوفيرا لأفضل الظروف لمرتاديها قصد أداء الشعائرالدينية.
- توفير الإطار البشري بالمعالم الدينية وبالعدد الكافي والعمل على سد الشغورات بها تيسيرا لإداء الشعائر.
- تحييد دور العبادة وذلك بالعمل على تحييد الأنشطة التي تقوم بها الإطارات المسجدية بالجوامع والمساجد (الخطب الجمعية والدروس مثلا ...) عن كل توظيف حزبي بتكثيف عمليات التفقد والمراقبة التي يقوم بها المتفقدون والوعاظ للمعالم الدينية والإطارات المسجدية حماية لها من الإستيلاء لهدف المحافظة على السلم الاجتماعي والأمن وحماية البلاد من أخطار الغلووالتطرّف والتصدّي للفكر الديني التكفيري المرتبط بالإرهاب.

- الترخيص في بناء الجوامع والمساجد والمصادقة على ترسيمها كمعالم دينية تنفق عليها الدولة (تحت إشراف المهمّة) استجابة لطلبات المواطنين بالولايات لهدف توفير دور العبادة بالعدد الكافي بشكل يتناسب مع تطوّر عدد السكان بكل ولاية.
- الحرص على توفير الفضاءات المخصصة للنساء بالجوامع والمساجد استجابة للحاجيات الخصوصية المرأة عند ممارستها لشعائرها بالمعالم الدينية للحد من الفوارق بين النساء والرجال.

ولهذا الغرض سيتم إعتماد مؤشرات الأداء التالية:

- **تقديم المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.1.1: نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني.**

- **تعريف المؤشّر:** معرفة عدد المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني وذلك بالرجوع لآخر تعداد عام للسكان منجز من قبل المعهد الوطني للإحصاء.

- **أسباب اختيار المؤشر:** دراسة التوزيع الجغرافي للمعالم الدينية بين الولايات وربطها بعدد السكان في كل ولاية وداخل نفس الولاية مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الجغرافية لكل ولاية وطابعها الحضري أو الريفي لهدف الحد من عدم التوازن بين الجهات واقتراح الحلول والإجراءات الممكن اتخاذها لتدارك الوضعية من بينها إعطائها الأولوية في إسناد تراخيص البناء أو ترسيم الجوامع والمساجد وتسوية الوضعيات والإشكاليات العقارية المتعلقة بها إن وجدت. ويقع احتسابه على المستوى الوطني والجهوي قصد متابعة التوزيع الجغرافي للمعالم الدينية في علاقة بالكثافة السكانية في كل ولاية.

حيث إنه من خلال دراسة التوزيع الجغرافي للمعالم الدينية بالولايات تمت ملاحظة إختلال في التوزيع الجغرافي للمعالم الدينية بين الولايات (وأحيانا داخل نفس الولاية) مقارنة بعدد السكان بكل ولاية إذ يتجاوز عدد المعالم الدينية في بعضها المستوى الوطني بحساب الألف ساكن وتجده دون ذلك في بعض الولايات الأخرى.

- **علاقة المؤشر بتحقيق الهدف(دلالاته):** يهدف المؤشر إلى توفير دور العبادة بالعدد الكافي بشكل يتناسب مع تطور عدد السكان بكل ولاية وذلك قصد ضمان تيسير ممارسة الشعائر الدينية لكل المصلين من جنس الإناث والذكور على حد سواء.

- **إنجازات وتقديرات المؤشر 1.1.1:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشّر 1-1-1: **نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني.**	ألف ساكن %	0,558	0,600	0,650	0,700	0,750

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تبلغ نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني في موفي شهر جوان 2021 ماقدره 0,558 بالمائة (جامع أو مسجد بالنسبة لكل 2300 ساكن) ومن المتوقّع أن تسجّل إلى نهاية السنة الحالية إرتفاعا طفيفا لتبلغ نسبة 0,600.

ومن المؤمل أن تبلغ سنة 2022 ماقدره 0,650 بالألف و 0,700 بالألف سنة 2022 و 0,750 بالألف سنة 2024 لتقترب من عدد "جامع أو مسجد لكل 2250 ساكن" وذلك بتكثيف التنسيق مع الولايات التي لا يتماشى عدد المعالم الدينية مع كثافتها السكانية لتيسير إقامة الشعائر الدينية لمتساكنيها و إعطائها الأولوية في إسناد تراخيص البناء أو ترسيم الجوامع والمساجد بها وتسوية الوضعيات والإشكاليات العقارية المتعلقة بعمليات البناء إن وجدت.

وتجدر الإشارة أن قيمة المؤشرعلى المستوى لاتكون لها مدلولية كبرى إن لم يقع حتسابه على المستوى الجهوي لتنمكّن من رصد اختلال التوزن الجهوي الموجود المتعلق ببعض الولايات وذلك للتدخل قصد تحسين وضعياتها بإعطائها الأولوية في ترخيص بناء أو ترسيم الجوامع والمساجد.

✓ **المؤشر 2.1.1: النسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث.**

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يمكّن من معرفة عدد المعالم الدينية ذات الأولوية التي ستشملها أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث خلال السنة مقارنة بالعدد الجملي للمعالم الدينية ذات الأولوية والمقصود بها المعالم الدينية التي تهدّد بالسقوط أو التي تستوجب حالتها الإنشائية تدخلا عاجلا لضمان سلامة مرتاديها وهي في حاجة ماسّة للتدخّل.

- **أسباب اختيار المؤشر:** متابعة الحالة الإنشائية العامة لبناءات المعالم الدينية والتدخّل سنويا في المعالم الدينية ذات الأولوية اعتبارا لمحدودية الإعتمادات المرصودة بالميزانية المخصصة للغرض وذلك بالرجوع إلى الحالة الإنشائية العامة للمبانى (مقرات في حاجة ماسة للتهيئة والصيانة أو للتأثيث، مقرات تهدّد بالسقوط وتشكل خطرا على سلامة المصلين) باعتماد بطاقات تقييم تضبط الحالة الإنشائية العامة للمعالم الدينية.
- **علاقة المؤشر بتحقيق الهدف (دلالاته):** هو مؤشر يهدف إلى العناية بالجوامع والمساجد من حيث الصيانة والتهيئة والتأثيث للمحافظة على الموروث الديني من ناحية ولغرض توفير الظروف المثلى للمصلين للقيام بشعائرهم الدينية على أحسن وجه من ناحية أخرى وهو في علاقة عضوية بالهدف الاستراتيجي المتمثل في " تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين النساء والرجال في إطار الإلتزام بإحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني".

- **إنجازات وتقديرات المؤشر 1.1.1:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشّر 1-1-2: **النسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث.**	%	81,44	95	75	78	80

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

يبلغ العدد الجملي للجوامع والمساجد في موفي شهر جوان 2021 ما قدره 6256 معلما دينيا (4916 جامعا و1340 مسجدا). وتعتمد الوزارة سنويا قائمة في المعالم الدينية ذات الأولوية بالرجوع إلى حالتها الإنشائية العامة التي تستوجب تدخلا سريعا (مبنى يهدد بالسقوط يشكل خطرا على سلامة المصلين أو يتطلب تدخلا عاجلا

وسريعا لوقف تدهور حالته الإنشائية العامة) اعتبارا لمحدودية الاعتمادات المرصودة بالميزانية المخصصة للغرض من ناحية ولضمان نجاعة التدخلات وترشيد استهلاك الاعتمادات من ناحية أخرى (اعتماد بطاقات تقييم تضبط الحالة الإنشائية العامة للمعالم الدينية).

وتعتبر النسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث حسنة جدا حيث أنها بلغت سنة 2020 نسبة 81,44 بالمائة غير أنه هذه النسبة سوف تنخفض سنة 2022 حيث تمت رصد اعتماد قدره 565 أ.د تعهدا و دفعا بميزانية المهمة وهو مبلغ لا يمكّن من تغطية الحاجيات الحقيقية للمعالم الدينية ذات الأولوية ومن المؤمل أن تتطور هذه النسبة لتبلغ 80 بالمائة سنة 2024.

✓ **المؤشر 3.1.1: نسبة سدّ الشغورات بالمعالم الدينية:**

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يمكّننا من معرفة نسبة سد الشغورات المسجّلة بالمعالم الدينية. والمقصود بالشغورات كل الخطط المسجدية الشاغرة بالمعالم الدينية النشطة والتي لم يقع تسديدها.

وتحدث هذه الشغورات على إثر إحداثات جديدة أو تكون متعلقة بشغورات قديمة موجودة بمعالم دينية
وراجعة لسنوات ماضية.

- **أسباب اختيار المؤشر:** هو مؤشر يهدف إلى توفير الإطار البشري بالعدد الكافي بالمعالم الدينية (إمام للصلوات الخمس ومؤذن وقائم بالشؤون بالنسبة للمساجد مع إضافة إمام خطيب بالنسبة للجوامع) لتمكين مرتادي الجوامع والمساجد من أداء شعائرهم الدينية في أحسن الظروف حيث لا يمكن لهذه المعالم الدينية أن تشتغل على الوجه المطلوب دون توفّر الإطار البشري اللازم المكلف بتسيرها من ناحية ولهدف حماية بيوت الله من الإستيلاء على المنبر و الإنتهاكات التي قد تحصل من قبل المتشدّدين الذين يسعون إلى بث الفكر الديني المتطرّف والفتنة بين الناس من ناحية أخرى للحفاظ على السلم الاجتماعي .

وللاسباب الآنفة الذكر يتعين على المهمة العمل على تسديد أكثر ما يمكن من الشغورات في الخطط المسجدية ومتابعتها بصفة دورية.

- **علاقة المؤشر بتحقيق الهدف (دلالاته):** إن تيسير إقامة الشعائر الدينية للمواطنين لا يقتصر فقط على توفير الظروف المادية المثلى للغرض (معلم ديني مهيّأ ونظيف ومؤثّث) بل يتعدّاها إلى ضرورة توفير الإطار البشري اللازم لإقامة هذه الشعائر من إمام لصلاة الجمعة وإمام للصلوات الخمس ومؤذن وقائم بالشؤون توكل له مهمة تنظيف المعلم الدينية والفضاءات الراجعة له بالنظر, لذلك وجبت متابعة الشغورات السجّلة بكل المعالم الدينية

والعمل على سدّها تدريجيا وفقا للإمكانيات المتاحة بالميزانية مع اللجوء إلى الجمع بين خطتين أو ثلاث خطط كحد أقصى لبلوغ الهدف المشود.

- **إنجازات وتقديرات المؤشر 3.1.1:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشّر 1-1-3: نسبة سد الشغورات بالمعالم الدينية	%	7,60	7,80	7,80	7,80	7,80

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

بلغت نسبة سد الشغورات 7,60 %سنة 2020 حيث إن المهمّة قامت بسد 250 شغورا خلال السنة المعنية. ومن المتوقع أن تبلغ إلى موفى سنة 2021 نسبة 7,80 % وقد قامت المهمّة إلى تاريخ 31 جويلية 2021 بسد 220 شغورا من مجموع 300 خطة مسجدية مرخصا فيها بميزانية 2021.

وتبقى هذه النسب ضعيفة بالرغم من اللجوء إلى الجمع بين الخطط وذلك راجع إلى سببين أساسيين. يتمثل الأول في ارتفاع عدد المعالم الدينية التي تنفق عليها الدولة من سنة إلى أخرى، ويتمثل السبب الثاني في عدم توفرالإعتمادات المالية للترخيص للمهمة بالميزانية في القيام بالإنتدابات نتيجة للوضعية الصعبة للمالية العمومية والتي زادتها تعقيدا الأزمة الاقتصادية العالمية والآثار السلبية لوباء كزفيد 19 المستجد على الاقتصاد التونسي.

أما بالنسبة لتقديرات الفترة المتراوحة بين 2022-2024 من المؤمل أن تسجّل استقرارا حيث أنه سيتم العمل على سد أكثر ما يمكن من الشغورات في الخطط المسجدية بمزيد اللجوء إلى الجمع بين خطتين أو ثلاث خطط كحد أقصى خاصة وأنه لم ترخص وزارة المالية في القيام بأي انتداب جديد في الخطط المسجدية بعنوان سنة 2022 .

✓ **المؤشر 4.1.1: نسبة تطور عدد المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصصة للنساء**

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يهدف إلى معرفة نسبة المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصّصة للنساء (فضاءات للصلاة، وميضاة ودورات مياه خاصة بالنّساء) استجابة للحاجيات الخصوصية للمرأة.

- **أسباب اختيار المؤشر:** هو مؤشر ينبني على مبدإ المساواة بين المرأة والرجل ويهدف إلى توفير الفضاءات المخصصة للنساء بالجوامع والمساجد إستجابة لحاجياتها عند ممارستهنّ لشعائرهنّ بالمعالم الدينية (فضاءات للصلاة، وميضاة ودورات مياه). وقد وقع إعتماد هذا المؤشر نظرا لضعف نسبة تخصيص مثل هذه الفضاءات بالمعالم الدينية مقارنة بالعدد الجملي للمعالم الدينية في حين أن للمرأة احتياجات خصوصية عند أدائها لشعائرها لا يمكن تلبيتها إلا بتوفير فضاءات خاصة بها.

ويعزى ذلك إلى عزوف عدد هام من النساء عن الذهاب إلى المساجد (خاصة في المناطق الريفية) لتأدية وممارسة شعائرهن الدينية والاستماع للدروس والمحاضرات الدينية التوعوية مما يحول دون انتفاعهن بهذه الدروس والمحاضرات. كما يحول دون استشارتهن لإمام الصلوات الخمس أو الإمام الخطيب بخصوص مسائل أومواضيع شرعية متعلقة بممارستهن للعبادات قصد اصلاح بعض الأخطاء المرتكبة.

- **علاقة المؤشر بتحقيق الهدف (دلالاته):** في إطار الهدف الاستراتيجي المرسوم المتعلق بتيسير ممارسة الشعائر الدينية بين النساء والرجال في إطار الإلتزام بإحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني فإنه من أوكد

الواجبات العمل على الحد من الفوارق بين النساء والرجال والأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخصوصية للنساء (تيسيرا لهنّ) بتوفير فضاءات مخصّصة لهنّ بالمعالم الدينية (فضاءات للصلاة، وميضاة ودورات مياه خاصة بالنّساء) لتمكينهنّ من ممارسة شعائرهنّ في أحسن الظروف.

- **إنجازات وتقديرات المؤشر4.1.1:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشّر 1-1-4: نسبة تطور عدد المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصصة للنساء	%	1,72	0,90	1,04	1,25	1,50

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

يبلغ العدد الجملي للجوامع والمساجد في موفي ديسمبر 2019 ماقدره 6100 معلما دينيا، حيث يحتوي 4575 منها على فضاءات مخصصة للنساء (نسبة 75 بالمائة من المعالم الدينية).

وفي موفى 2020 بلغ عدد المعالم الدينية 6200 معلما دينيا من بينها 4650 معلما يحتوي على فضاءات مخصصة للنساء. وبالتالي تبلغ نسبة تطور عدد المعالم الدينية التي تحتوي على مثل هذه الفضاءات المخصصة 1,72 بالمائة.

أما فيما يتعلق بالسنة الحالية فمن المنتظر أن تسجل هذه النسبة انخفاضا لتبلغ 0,9 بالمائة من مجموع المعالم الدينية وذلك راجع إلى محدودية الإعتمادات المرصودة بالميزانية للقيام بأشغال التهيئة بالمعالم الدينية التي ليس بها فضاءات مخصصة للنساء نتيجة للوضعية الصعبة للمالية العمومية بتونس.

ومن المؤمل أن يبلغ عدد المعالم الدينية التي تحتوي على الفضاءات المخصصة للنساء 4741 معلما في موفي 2022 وهو ما يقابل ارتفاعا بـ 1,04 بالمائة حيث سيقع العمل من ناحية على تخصيص فضاءات خاصة بالنساء بالمعالم الدينية التي تفتقر لمثل هذه الفضاءات عند القيام بأشغال التهيئة والصيانة ضمن البرنامج السنوي للوزارة في حدود الاعتمادات المرصودة بالميزانية واشتراط توفير فضاءات مخصصة للنساء (بيت للصلاة مع الميضأة ودورات المياه) في ملفات طلب تراخيص بناء المعالم الدينية من ناحية أخرى.

- **الهدف 1-2: المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال:**

يعتبر هذا الهدف هدفا إستراتيجيا مركزيا حيث إن المهمة الأساسية للمهمّة الشؤون الدينية طبقا للأمر المتعلق بضبط مشمولاتها هي تطبيق سياسة الدولة في المجال الديني وذلك بضبط الخطط والبرامج الخاصة بالقطاع الرامية إلى:

- صيانة القيم الروحية لأفراد المجتمع عند إقامة الشعائر الدينية،
- حماية المجتمع من أخطار الانغلاق والغلو والتطرف بتكثيف التوعية والإرشاد الديني لتحسيس المواطنين وتذكيرهم بمبادئ الدين الإسلامي السمحة وأحكامه المبنية على التسامح والداعية إلى الوسطية والإعتدال والتيسير.
- دعم روابط الألفة والتضامن والتآزر بين أفراد المجتمع لغاية حفظ مقوّمات الهوية العربية الإسلامية والحفاظ على الشخصية التاريخية التونسية وتقوية التعلق بها.
- الحد من الفوارق بين الرجال والنساء والعمل على تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بينهما تكريسا لمبادئ الدين الإسلامي الحنيف المبنية على الوسطية والإعتدال والتسامح وعدم التفرقة والتمييز،

وحيث إنّ الدين الإسلامي الحنيف، الذي يمثل ديانة السواد الأعظم من الشعب التونسي، ينبني على **مبادئ الوسطية والتسامح والإعتدال** المشار إليها أعلاه وهو ما يمكّن من حماية المجتمع من أخطار الانغلاق

والغلو والتطرف والتشدّد ويدعم السلم الاجتماعي ويقوّي روابط الألفة والتضامن والتآزربين المواطنين ويحفظ مقوّمات الهوية ويحث الجميع على المثابرة في العمل وبذل الجهد والمساهمة الفعالة في البناء، فإنه يتعين العمل على ترسيخ هذه المبادئ وذلك بـــــــ:

- تكثيف الدورات التكوينية لفائدة الإطارات الدينية (الوعاظ والإطارات المسجدية) وبالخصوص الأئمة الخطباء وأئمة الصلوات الخمس لتطوير أدائهم والرفع من مستواهم نظرا لدورهم الفعّال في توعية الناس ونشر الفكر الديني المستنير.
- تكثيف الإرشاد الديني والدروس التوعوية والتضاهرات والمحاضرات الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية الأخرى والملتقيات والندوات والأيام الدراسية والإملاءات القرآنية والمسامرات الدينية ...لتحسيس المواطنين ونشر الوعي والفكر الديني المستنير.
- تكثيف المنشورات التوعوية والتحسيسية لتذكير المواطنين بأحكام الشريعة ومبادئها السمحة المتمثلة في الوسطية والإعتدال والتسامح.
- العمل على إحكام تنظيم سيرالشعائر الدينية بتيسير ظروف إقامتها وتوفير الظروف المثلى لأدائها ومراقبة المشرفين عليها وسد الشغورات بالجوامع والمساجد لحماية بيوت الله من الإستيلاء وقطع الطريق أمام الفكر الديني المتشدّد.

ولهذا الغرض فإنه قد تم إعتماد المؤشرات الآتي ذكرهما:

- **تقديم المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.2.1: نسبة تطوّرعدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج سنويا.**

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يتعلّق بمتابعة نسبة تطوّر عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج (بما في ذلك الإرشاد الديني في موسم الحج).

- **أسباب اختيار المؤشر:** يهدف المؤشر إلى متابعة التوعية والإرشاد الديني بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية الأخرى من ناحية ومتابعة التوعية والإرشاد الديني للحجيج التونسيين بالبقاع المقدسة من ناحية أخرى وذلك بهدف ترسيخ مبادئ الوسطية والاعتدال والتسامح للدين الإسلامي الحنيف لدى جميع المواطنين وتوعيتهم وتحسيسهم ونشر الفكر الديني المستنير لمقاومة التطرّف والتشدّد والإرهاب.

- **علاقة المؤشر بتحقيق الهدف (دلالاته):** للمؤشر علاقة مباشرة بالهدف الاستراتيجي المتمثل في " المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال" والتي لا يتأتى إلاّ عن طريق الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني لذلك وجب تكثيف هذه الأنشطة ومتابعة نسق تطوّرها.

- **إنجازات وتقديرات المؤشر1.2.1:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشّر 1-2-1: **نسبة تطوّر عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج سنويا.**	%	-3,60	10,45	10,50	11,00	11,50

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

سجّل مجموع الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية (سجون، مراكز إصلاح، دور مسنّين ...) والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة

الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج، المنجزة في موفى سنة 2020 من قبل الائمة الخطباء ومدرسي آفاق ومتفقدي الشؤون الدينية والوعاظ انخفاضا ملحوظا بنسبة 3,60 بالمائة مقارنة بسنة 2019 و ذلك ناتج عن الأوضاع المستجدة الناجمة عن إنتشار فيروس كورونا التي أدت إلى غلق المساجد والجوامع وبالتالي توقيف جميع الدروس والمحاضرات الدينية ومختلف الأنشطة الأخرى بالمعالم الدينية والفضاءات العمومية في المناسبات الدينية كشهر رمضان والمولد النبوي الشريف...والأيام العادية (خطب جمعية ودروس ...) في إطار التوعية والإرشاد الديني.

ومن المنتظر أن تتحسن هذه النسبة سنة 2021 لتصبح إيجابية رغم تواصل مفعول الأزمة الصحية التي أدت إلى غلق المساجد والجوامع في العديد من الولايات لفترة زمنية قد وصلت إلى أربعة أشهر لتبلغ نسبة 10,45 بالمائة. ومن المؤمل أن يتواصل هذا الارتفاع خلال سنوات 2022و2023و2024.

✓ **المؤشر 1.2.1: نسبة تطور الكتاتيب على المستوى الوطني**

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يهدف إلى معرفة نسبة تطوّر عدد الكتاتيب على المستوى الوطني لتقدير مدى استجابة العدد الموجود لحاجيات الأطفال دون السادسة من العمر من التربية بالكتايب.
- **أسباب اختيار المؤشر:** يهدف المؤشر إلى دراسة الحاجيات الحقيقية للناشئة (ذكورا وإناثا) دون السادسة من العمر من التربية بالكتاتيب قصد ايلاءهم العناية اللازمة وتمكينهم في كل الجهات من تلقي تربية سليمة وفقا لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف من خلال تحفيظ القرآن وتفسيره لتحفيز الذاكرة لديهم وتعريفهم بقواعد اللغة العربية والمبادئ الأساسية للدين الإسلامي وقواعد العبادات وتنمية قدراتهم اليدوية ومؤهّلاتهم في التواصل مع العالم الخارجي...
- **علاقة المؤشر بتحقيق الهدف (دلالاته):** للمؤشر علاقة مباشرة بالهدف المتمثل في المحافظة على التماسك صلب المجتمع لدى النساء والرجال وذلك بتربية الناشئة (جيل المستقبل) تربية سليمة ومتوازنة وغرس القيم النبيلة لديهم واكسابهم مكارم الأخلاق منذ الصغر وفقا لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

▪ **إنجازات وتقديرات المؤشر1.2.1:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشّر 1-2-1: **نسبة تطوّرعدد الكتاتيب على المستوى الوطني**	%	4	7,52	4,89	5,0	6,0

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

بلغت نسبة تطور عدد الكتاتيب على المستوى الوطني 4 بالمائة سنة 2020 مقارنة بسنة 2019، حيث بلغ العدد الجملي للكتاتيب في موفى السنة المعنية 1900 كتابا. أما

بالنسبة لسنة 2021 فقد سجلت هذه النسبة إرتفاعا لتبلغ 7,52 بالمائة ويفسّر ذلك بإرتفاع عدد الكتاتيب حيث بلغ عددها الجملي 2043 في
موفى أوت 2021 مما سيتيح الفرصة لعدد أكبر من الأطفال دون الست سنوات لتلقي تربية سليمة وفق تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

وستسجّل هذه النسبة انخفاضا متوقعا سنة 2022 نتيجة لعدم الترخيص في فتح كتاتيب جديدة وهو ما ستتداركه المهمة في سنواتي 2023 و2024 من خلال إعطاء الأولوية في الترخيص لبناء أو فتح الكتاتيب للجهات التي تكون فيها نسبة التغطية ضعيفة مقارنة بعدد الأطفال والتدخل في الكتاتيب غير المؤهلة للعملية التربوية من أجل تهيئتها وترميمها.

2.2-تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 06:
الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج التنمية الدينية.

الوحدة: ألف دينار

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022 بحساب الألف دينار	دعائم الأنشطة
برنامج التنمية الدينية	الهدف 1-1: تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين النساء والرجال في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.	- المؤشّر 1-1-1: نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني: 0,650 ‰	النشاط1: الإشراف على المعالم الدينية.	19.160	إسناد تراخيص البناء أو ترسيم الجوامع والمساجد بالمناطق التي لا يتماشى عدد المعالم الدينية بها مع كثافتها السكانية.
		- المؤشّر 1-1-2: النسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث: 75 %			التحيين المستمر لقائمة المعالم الدينية ذات الأولوية التي تستوجب حالتها تدخلا سريعا وعاجلا لوقف تدهور حالتها الإنشائية العامة.

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022 بحساب الألف دينار	دعائم الأنشطة
برنامج التنمية الدينية	الهدف 1-1: تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين النساء والرجال في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.	- المؤشّر 1-1-3: نسبة سد الشغورات بالمعالم الدينية: 7,80 %°	النشاط1: الإشراف على المعالم الدينية.		المتابعة دورية للشغورات بالمعالم الدينية مع حث الإطارات المسجدية للجمع بين الخطط (ثلاث خطط على أقصى تقدير) .
برنامج التنمية الدينية	الهدف 1-1: تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين النساء والرجال في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.	- المؤشّر 1-1-4: نسبة تطور عدد المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصصة للنساء: 1,04%			- إدراج "تخصيص فضاءات خاصة بالنساء بالمعالم الدينية التي تفتقر لمثل هذه الفضاءات" عند القيام بأشغال التهيئة والصيانة ضمن البرنامج السنوي للوزارة وذلك في حدود الاعتمادات المرصودة بالميزانية. - تعميم هذه الفضاءات بصفة تدريجية بالمعالم الدينية التي تفتقر لمثل هذه الفضاءات. - اشتراط توفير فضاءات مخصصة للنساء (بيت للصلاة مع الميضأة أو دورات المياه) في ملفات طلب تراخيص بناء المعالم الدينية. - توعية النساء وتحفيزهن للذهاب للمساجد بصفة منتظمة ومتى تيسّر لهن ذلك.

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022 بحساب الألف دينار	دعائم الأنشطة
برنامج التنمية الدينية	الهدف 1-2: المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال.	المؤشّر 1-2-1: نسبة تطوّر عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج سنويا: %10,50	النشاط2: التكوين ونشر الإنتاج الفكري.	1.372	- تكثيف الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج سنويا - التشجيع على النشر وترويجه.
			النشاط3: تنظيم الشعائر الدينية.	21.701	
			النشاط4: التوعية الدينية والإرشاد الديني	100.031	
برنامج التنمية الدينية	الهدف 1-2: المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال.	المؤشّر 1-2-1: نسبة تطوّر عدد الكتاتيب على المستوى الوطني: 4,89%	النشاط5: تحفيظ القرآن الكريم وترتيله وتفسيره	11.361	إعطاء الأولوية في الترخيص في بناء أو فتح الكتاتيب للجهات التي تكون فيها نسبة التغطية ضعيفة مقارنة بعدد الأطفال دون الست سنوات قصد إتاحة الفرصة لهم لتلقي تربية سليمة وفق تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.
			المجموع	153.625	

.

3) إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024

جدول عدد 08:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	107.208	128.334	136.220	143.950	148.500
نفقات التسيير	16.647	15.637	15.700	16.200	18.700
نفقات التدخلات	10.147	770	770	1.850	1.850
نفقات الإستثمار	735	1.420	935	1.316	2.075
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	134.737	146.161	153.625	163.316	171.125
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	134.737	146.161	153.625	163.316	171.125

تطورت تقديرات النفقات المضمنة بإطار النفقات متوسط المدى (2022-2024) لبرنامج التنمية الدينية كما يلي:

أ- **نفقات التأجير:** وقع الترفيع فيها تدريجيا من 136.220 أ. د سنة 2022 إلى 148.500 أد سنة 2024. حيث ستعمل الوزارة على سد أكبر عدد ممكن من الشغورات في الخطط المسجدية قصد حماية بيوت الله من الاستيلاء على المنبر ومن الانتهاكات التي قد تحصل من قبل من يسعون إلى بث الأفكار التكفيرية بين الناس.

ب-. نفقات التسيير:

وقع الترفيع فيها تدريجيا من 15.700 أ. د سنة 2022 إلى 18.700 أد سنة 2024 أي بنسبة تناهز

19 بالمائة. حيث إن المهمة ستعمل على ترشيد استهلاك الطاقة بالمعالم الدينية ذات الاستهلاك المرتفع والحد من المتخلدات المتراكمة بعنوان السنوات المنقضية من خلال وضع خطة للتحكم في الطاقة واستعمال الطاقات المتجددة والبديلة بالجوامع والمساجد.

ج-نفقات التدخل:

وقع الترفيع فيها تدريجيا من 770 أ.د سنة 2022إلى 1.850 أ.د سنة 2024. حيث ستعمل المهمة على مزيد تكثيف عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والندوات والملتقيات

والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج (بما في ذلك الإرشاد الديني بالبقاع المقدسة).

وللوصول إلى تحقيق الهدف المتعلق بترسيخ مبادئ الوسطية والاعتدال والتسامح للدين الإسلامي الحنيف لدى جميع المواطنين وتوعيتهم وتحسيسهم ونشر الفكر الديني المستنير لمقاومة الإرهاب والتشدد والإرهاب، فإنه وقع الترفيع في تقديرات النفقات المخصصة لنشاط " التكوين ونشر الإنتاج الفكري "بنسبة تناهز 11 بالمائة أي من 1.239 أد سنة 2021 إلى 1.372 أد سنة 2022.

ومن المنتظر أن تتحسن "نسبة تطور عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية و الإرشاد الديني بالداخل و الخارج سنويا " لتصبح إيجابية رغم تواصل مفعول الأزمة الصحية التي أدت إلى غلق المساجد و الجوامع في العديد من الولايات لفترة زمنية وصلت إلى أربعة أشهر لتبلغ سنة 2022 نسبة 10,5 بالمائة و 11,50 بالمائة سنة 2024.

د- نفقات الاستثمار:

بلغت الاعتمادات المرصودة 935 أ.د دفعا سنة 2022 للقيام بأشغال الصيلنة والتهيئة للمعالم الدينية. وهي دون الحاجيات الحقيقية للمهمّة. ومن المؤمل أن يقع الترفيع فيها تدريجيا سنتي 2023 و2024.

غير إن المهمة ستعمل على ضوء هذه التقديرات التي تبقى ضعيفة على تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين النساء والرجال في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني من خلال:

- توفير دور العبادة بالعدد الكافي بشكل يتناسب مع تطور عدد السكان بكل ولاية من خلال مزيد تحسين نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني من 0,650 بالألف سنة 2022 إلى 0,750 بالألف سنة 2024 لتقترب من عدد " جامع أو مسجد لكل 2250 ساكن.

- مزيد العمل على توفير الفضاءات المخصصة للنساء بصفة تدريجية من خلال العمل على تحسين نسبة تطور عدد المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصصة للنساء لتبلغ 1,04 بالمائة سنة 2022 و1,50 بالمائة سنة 2024.

البرنامج عدد9:"القيادة والمساندة "

اسم رئيس البرنامج ومدة توليه المهمة " السيد ة هاجر الختالي "
المديرة العامة للمصالح المشتركة بالنيابة
(من 01 أكتوبر 2020 إلى .....)

1) تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 تقديم إستراتيجية البرنامج:

تتمثل إستراتيجية برنامج القيادة والمساندة أساسا في تأمين وظائف الدعم لبرنامج التنمية الدينية وكامل مصالح المهمة مركزيا وجهويا. ويشمل مجال تدخّل برنامج القيادة والمساندة المجالات الآتي ذكرها:

☒ **الموارد البشرية:** وذلك بإحكام التصرف فيها قصد التحكم في كتلة الأجور من خلال:

- حسن ضبط حاجيات المهمة من الموارد البشرية حسب الاختصاص وتوظيف وإعادة توظيف الأعوان حسب حاجيات مختلف المصالح.
- تكوين ورسكلة أعوان الأسلاك المشتركة والخصوصية قصد الرفع من أدائهم وتحيين معلوماتهم ومواكبة التطورات المهنية.
- تقييم مردودية الأعوان ومتابعة مسارهم المهني (تدرج، ترقيات، ..... إلخ)

☒ **المنظومات الإعلامية:** وذلك من خلال العمل على توفير المنظومات المعلوماتية التي تساهم في تيسير العمل بالمهمة وتوفير المعلومات الضرورية والحينيّة والدقيقة في الوقت المطلوب.

☒ **الشؤون المالية**: وذلك بالعمل على الضغط على النفقات العمومية وإبقائها في حدود الإعتمادات المرصودة بالميزانية لبلوغ الأهداف المرجوة.

☒ **الشؤون العقارية**: وذلك بالعمل على حسن التصرف في ممتلكات وعقارات المهمّة من خلال:

- تسوية وضعية المعالم الدينية التي أحدثت دون تراخيص.
- تسوية وضعية العقارات الموهوبة للمهمّة قصد بناء معالم دينية.
- تسوية النزاعات العقارية التي تكون المهمّة طرفا فيها.
- التصرف في العقارات الراجعة بالنظر للمهمّة وجردها وتحمّل النفقات الخاصة بها.

☒ **الخدمات اللوجستية:** وذلك بالعمل على:

- توفير وسائل العمل الضرورية لمختلف المصالح الراجعة بالنظر للمهمّة على المستويين المركزي والجهوي من تجهيزات ومعدات وأثاث لضمان حسن سير العمل بها.
- حسن التصرف في أسطول سيارات المهمّة والعمل على ترشيد استهلاك الطاقة والماء بالإدارة المركزية والإدارات الجهوية للشؤون الدينية والمعالم الدينية الراجعة بالنظر المهمّة من خلال اتخاذ الإجراءات الكفيلة للحد من الاستهلاك المفرط للطاقة والماء لهدف الضغط على النفقات وابقائها في حدود الاعتمادات المرصودة بالميزانية.

☒ **الشؤون القانونية:** وذلك بالعمل على تطوير النصوص القانونية والترتيبية المنظمة لعمل المهمّة.

☒ **الإتصال:** وذلك عبر التعريف بمختلف أنشطة المهمّة في وسائل الإعلام قصد ضمان انخراط أوسع للمواطنين فيها من خلال:

- تكثيف البرامج الدينية التوعوية المسموعة والمرئية التي تتناول مواضيع في علاقة مباشرة مع الواقع اليومي المعاش (على غرار مكافحة الإرهاب ...) الموجهة لعامة المواطنين وبالخصوص الشباب منهم.
- العمل على تكثيف حضور المهمّة في البرامج الحوارية الإذاعية والتلفزية للتعريف بمختلف أنشطتها من ناحية وإنتاج خطاب ديني بديل مبني على الوسطية والاعتدال ونبذ العنف والغلو والتطرّف من ناحية أخرى.
- تكثيف الندوات والملتقيات قصد معالجة قضايا حضارية معاشة لتوعية المواطنين والعاملين في قطاع الشؤون الدينية.
- استعمال وسائل الاتصال الحديثة وتكثيف الإصدارات والمنشورات الهادفة للتعريف بالمبادئ السمحة للدين الإسلامي الحنيف وتوعية جميع المواطنين.

☒ **الشراءات:** وذلك من خلال حسن تحديد الحاجيات السنوية الضرورية لمختلف المصالح من تجهيزات ومعدات وأثاث ومصاريف أخرى لترسيم تكلفتها الجملية بمشروع ميزانية المهمّة.

وتتنزّل استراتيجية البرنامج في إطار التعهدات الدولية للدولة التونسية التي صادقت على الاتفاقية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة (إلى أفق 2030) المضبوطة من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ويتعلق الأمر خصوصا بما يلي:

- **الهدف 8**: الذي ينص على بلوغ مستوى نمو اقتصادي مستمر، شامل لجميع الفئات والقطاعات، متوا صل، ضامن للاستغلال الشامل لعناصر الإنتاج وموفّر لمواطن الشغل للجميع (نساء، رجال، شباب، أشخاص من ذوي الإعاقة ...) .

Promouvoir une croissance économique soutenue, partagée et durable, assurant le plein emploi productif et garantissant un travail décent pour tous.

- **الهدف 10**: الذي ينصّ على الحد من الفوارق بين البلدان وداخل كل بلد.

وعلى إثر تشخيص واقع برنامج القيادة والمساندة اتضحت الفرص والتحديات التي تفرضها البيئة الخارجية وكذلك نقاط الضعف والقوة التي توجد بالبيئة الداخلية.

وتتمثل **أهم التحديات** التي تفرضها البيئة الخارجية في:

- تواصل الأزمة الاقتصادية والمالية الناتجة عن انتشار وباء فيروس كورونا مما أدى إلى:
  - عدم ترخيص قانون المالية للمهمة في القيام بالإنتدابات الضرورية وبالعدد الكافي من الإطارات مما أدى إلى نقص في الموارد البشرية وبالخصوص في السلك الإداري المشترك وسلك المهندسين وسلك المعماريين وسلك العملة.
  - ضعف في الاعتمادات المخصصة بالميزانية لنفقات التسيير ونفقات الاستثمار مقارنة بالحاجيات الحقيقية.
  - ضعف الاعتمادات المرسمة المخصصة للتهيئات الكبرى للمعالم الدينية مقارنة بالحاجيات الحقيقية للمعالم الدينية نتيجة الارتفاع المتواصل لعددها.

أما بالنسبة **لنقاط ضعف** المهمة التي يجب تلافيها فهي تتمثل في:

- ضعف نسبة صرف الاعتمادات المحالة للمجالس الجهوية الخاصة بصيانة، وتهيئة، وتأثيث الجوامع والمساجد.
- غياب المنظومات المعلوماتية التي تساهم في تيسير العمل بالإدارة وتوفير المعلومات الضرورية الحينيّة والدقيقة.
- ارتفاع ملحوظ لكتلة الأجور مقارنة بالاعتمادات المرصودة بالميزانية.
- ضعف في نسبة تعزيز وتطوير مهارات الأعوان من جنس الإناث بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص خاصة في المجالات ذات الأولوية.

وتضمّ إستراتيجية برنامج القيادة والمساندة على المستوى الوطني **المحورين الأساسيين** الآتي ذكرهما:

1- ضمان حوكمة المهمة وبرامجها: وذلك بإرساء الحوكمة الرشيدة وإصلاح الإدارة ومكافحة الفساد بالعمل على:

- تعزيز آليات القيادة والتنسيق بين البرامج والتناغم على مستوى كامل المهمة ومتابعة وتقييم أداء مختلف البرامج.
- التعريف بأنشطة المهمّة وتوفير المعلومة بخصوصها وضمان سهولة النفاذ إليها والحصول عليها.
- تطبيق مبادئ الحوكمة والوقاية من الفساد في إطار الإلتزام باحترام القوانين والتراتيب والإجراءات الجاري بها العمل.
- تعزيز القدرات المهنية للأعوان والإطارات مركزيا وجهويا بتنظيم حلقات تكوين لفائدتهم قصد الرفع من آدائهم وتحيين معلوماتهم ومواكبة التطوّرات الحديثة.
- تطوير الإدارة بإرساء الإدارة الإلكترونية وتبسيط الإجراءات للقضاء على البيوقراطية: إذ أنّ تطوير الإدارة الإلكترونية وتعزيز الحوكمة المفتوحة يعدّ من أهم ركائز برنامج التنمية الإدارية. ويندرج هذا ضمن برنامج شامل لإصلاح وتعصير الإدارة في تونس والذي تسعى المهمّة لتطبيقه خلال السنوات المقبلة، بحيث ستمكن من إرساء إدارة ناجعة ومفتوحة تقدم خدمات عمومية عبر إجراءات مبسّطة وذات جودة عالية وتكون في متناول المواطن والمؤسسة.

- دعم اللامركزية وتعزيز إستقلالية الجهات.
- إنتاج ونشر الإحصائيات وفقا للمعايير الدولية.
- ضمان حق كل شخص طبيعي أو معنوي في النفاذ إلى المعلومة.

2- ضمان تصرف ناجع في موارد المهمة: وذلك بمساندة البرامج والعمل على ضمان الاستعمال الأمثل للموارد البشرية والمالية واللّوجستكية من خلال:

- حسن ضبط حاجيات المهمة بالميزانية والحرص على حسن توظيف استهلاك الاعتمادات لتلبية الحاجيات.
- استهلاك جملة الاعتمادات المرسمة بميزانية المهمة والمتعلقة خاصة بنفقات الاستثمار.
- التصرف في الموارد البشرية بالنجاعة والفاعلية المطلوبة بـ:

➢ حسن ضبط الحاجيات من الموارد البشرية حسب الاختصاص وتوظيف وإعادة توظيف الأعوان حسب حاجيات مختلف المصالح.
➢ تكوين ورسكلة أعوان الأسلاك المشتركة والخصوصية قصد الرفع من أدائهم وتحيين معلوماتهم ومواكبة التطورات المهنية.
➢ تقييم مردودية الأعوان ومتابعة مسارهم المهني (تدرج، ترقيات، ..... إلخ)

الأولويات الخاصة بالبرنامج:

بناء على تشخيص واقع برنامج" القيادة والمساندة " فإن أولويات البرنامج تتمثّل في:

- حسن توظيف وإعادة توظيف الموارد البشرية بمختلف المصالح الراجعة بالنظر للوزارة قصد الرفع من الأداء وبلوغ الاستغلال الأمثل لهذه الموارد.
- التحكم في تطوّر كتلة الأجور على المستويين المركزي والجهوي بمتابعة المسار المهني للأعوان وحسن تقدير الحاجيات لبرمجة المناظرات الخارجية للانتداب والمناظرات الداخلية للترقية،
- تعهد الأعوان بالتكوين والرسكلة لتمكينهم من تحيين معلوماتهم ومواكبة التطورات مهنيا لهدف رفع مستوى الأداء مع احترام مبدا تكافؤ الفرص للحد من الفوارق بين الرجال والنساء خاصة في المجالات ذات الأولوية،

- توفير المعدات والتجهيزات الضرورية لعمل مختلف المصالح التابعة للمهمّة بما يضمن عدم الإخلال بالسير العادي للعمل ويساهم في الرفع من الأداء،
- الإشراف على مختلف المصالح الراجعة بالنظر للمهمّة وتنسيق عملها للرفع من المردودية وتحقيق النجاعة والفاعلية،
- المتابعة الدقيقة والمستمرة لنسق استهلاك الاعتمادات المرسمة بالميزانية المتعلقة بالتدخل العمومي ونفقات الاستثمار في علاقة بالأهداف الاستراتيجية المرسومة ومؤشرات قيس الأداء المضبوطة،
- الحرص على حسن تطبيق القوانين والإجراءات الادارية الجاري بها العمل بما يضمن احترام قواعد الحوكمة الرشيدة المتمثلة في النزاهة والشفافية والانصاف وتكافؤ الفرص.

1.2 تقديم خارطة البرنامج:

في إطار ملائمة إطار القدرة على الأداء لبرنامج القيادة والمساندة لمهمة الشؤون الدينية بما ينسجم مع المحاور الإستراتيجية العامة المشتركة بين مختلف المهمات

والمتمثلة في ضمان حوكمة المهمة وبرامجها وضمان تصرف ناجع في مواردها، تم اعتماد برنامج فرعي وحيد مركزي " القيادة والمساندة" الذي يضم وحدتين عمليتين تتعهدان بتنفيذ الأنشطة المبرمجة قصد تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبرنامج وهما كالآتي:

☒ **الوحدة العملياتية عدد 1: القيادة:**

وتضم كل من الديوان والهياكل الملحقة به والتفقدية العامة للشؤون الإدارية والمالية اللذين يسهرون على تنفيذ **النشاط الرئيسي عدد 01: القيادة.**

☒ **الوحدة العملياتية عدد 2: المساندة:**

وتضم كل المصالح التابعة للإدارة العامة للمصالح المشتركة (إدارة التنظيم والأساليب والإعلامية، إدارة التجهيزات والمعدات والبناءات، إدارة الشؤون المالية، إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الشؤون القانونية والعقارية والنزاعات) اللذين يسهرون على تنفيذ **النشاط الرئيسي عدد 02: الدّعم.**

2) تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

1.2-تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

في إطار الأعمال الخاصة بتثبيت إطار القدرة على الأداء للبرامج بالوزارة بالتنسيق مع الوحدة المركزية للتصرف في الميزانية بوزارة المالية ومكتب الخبرة الفرنسي وتماشيا مع أشغال التنزيل العلمياتي للبرامج التي تمت المصادقة عليها تم ضبط الأهداف الإستراتيجية لهذا البرنامج على النحو التالي:

- **الهدف 1-1: تحسين حوكمة المهمة**

يعتبر هذا الهدف هدفا إستراتيجيا من خلال دعم برنامج التنمية الدينية لتحقيق أهدافه الإستراتيجية ومؤشرات قيس الأداء التي وقع ضبطها ويتطلّب تحقيقه السّهر على:

- حسن تطبيق مبادئ الحوكمة والوقاية من الفساد وفقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل.
- العمل على وضع برامج وخطط عمل لتكريس الحوكمة والوقاية من الفساد والسهر على حسن تنفيذها والقيام بتقييمها وفق المعايير والمؤشرات الدولية المعتمدة خاصة فيما يتعلق بالنفاذ على المعلومة والتبليغ عن حالات الفساد.
- العمل على نشر ثقافة الحوكمة والشفافية وقيم النزاهة وحسن التصرف والسهر على إحترام مدوّنات السلوك والأخلاقيات المهنية وحسن تطبيق الإجراءات.

- إقتراح الآليات والإجراءات التي من شأنها الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة وفقا لمبادئ الحوكمة.
- مزيد تحسين التنسيق والمتابعة داخل المهمة.
- مزيد تحسين التصرف في الشؤون العقارية.
- مزيد تحسين السياسة الإتصالية للمهمة من خلال:
- تكثيف البرامج الدينية التوعوية المسموعة والمرئية التي تتناول مواضيع في علاقة مباشرة مع الواقع اليومي المعاش (على غرار مكافحة الإرهاب ...) الموجهة لعموم المواطنين وبالخصوص الشباب منهم.
- العمل على تكثيف حضور المهمّة في البرامج الحوارية الإذاعية والتلفزية للتعريف بمختلف أنشطتها من ناحية وإنتاج خطاب ديني بديل ينبني على الوسطية والاعتدال ونبذ العنف والغلو والتطرّف من ناحية أخرى.
-
- تكثيف الندوات والملتقيات قصد معالجة القضايا الحضارية المعاشة لتوعية المواطنين والعاملين في قطاع الشؤون الدينية.
- استعمال وسائل الاتصال الحديثة وتكثيف الإصدارات والمنشورات الهادفة للتعريف بالمبادئ السمحة للدين الإسلامي الحنيف وتوعية جميع المواطنين.

ولهذا الغرض سيتم اعتماد مؤشرات الأداء التالية:

- **تقديم المؤشرات:**

✓**المؤشر 1.1.9: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية سنويا:**

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يهدف سنويا إلى معرفة نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية والتي تخصّ العديد من لجان القيادة الإستراتيجية الموجودة أو التي سيتم تركيزها بالوزارة والمتمثلة في لجنة القيادة ومتابعة الإصلاحات بالوزارة، لجنة قيادة أداء البرامج، لجنة قيادة ومتابعة وتقييم إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف ولجنة قيادة إرساء الرقابة الداخلية.

غير أنه نظرا للظروف الإستثنائية التي تمر بها البلاد جراء جائحة الكورونا وما نتج عنها من ضغط زمني كبير على روزنامة إعداد مشروع الميزانية ووثيقة القدرة على الأداء واستكمال أشغال التنزيل العملياتي لبرنامج القيادة والمساندة وملائمته مع خصوصية المهمة فإنه وقع الاقتصار في هذه المرحلة على لجنة واحدة المتمثلة في **" لجنة قيادة وتقييم إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف"**.

- **أسباب اختيار المؤشر:** تم الاختيار على هذا المؤشر **لمتابعة نسق تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة** عن لجنة قيادة ومتابعة وتقييم إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف في إطار إصلاح وتحديث المالية العمومية

لإضفاء مزيد من النجاعة والمردودية على الإنفاق العمومي من خلال ربط النفقة بالنتيجة وضمان التوظيف الأمثل للموارد المتاحة.

- **علاقة المؤشر بتحقيق الهدف:** المؤشر في علاقة عضوية بالهدف إذ لا يمكن تحسين حوكمة المهمة دون متابعة جيدة وجديّة لنسق تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن لجنة قيادة ومتابعة وتقييم إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

- **إنجازات وتقديرات المؤشر 1.1.9:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشّر 9-1-1: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية سنويا (لجنة قيادة وتقييم إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف).	%	80	85	90	95	97

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تعتبر نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجنة قيادة ومتابعة وتقييم إرساء التصرف في الميزانية حسب الأهداف جيدة ومن المؤمل أن يتواصل تطورها بنسق تصاعدي لتبلغ 97بالمائة سنة 2024.

وستسعى الوزارة إلى تفعيل بقية لجان القيادة ذات الأولوية المتمثلة في لجنة قيادة ومتابعة الإصلاحات بالوزارة، لجنة قيادة أداء البرامج ولجنة قيادة إرساء الرقابة الداخلية مع المحافظة على النسق التصاعدي لهذا المؤشر.

✓ **المؤشر 2.1.9: نسبة تطور عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة سنويا:**

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر **يعكس مدى فاعلية السياسة الاتصالية للمهمة مع جميع المتعاملين** معها تكريسا لخاصية الإدارة المفتوحة التي تعمل على تعزيز الشفافية وتوحيد سبل وإجراءات نفاذ العموم إلى المعلومة والوثائق الإدارية التي بحوزة الهياكل العمومية.
- **أسباب اختيار المؤشر:** تم اعتماد هذا المؤشر لمتابعة **نسق اتصال العموم بالمواقع الرسمية للمهمة** التي تتضمن جميع المعطيات المتعلقة بها والتي نذكر أهمها:

- المهام الموكولة إلى المهمة وتنظيمها الهيكلي وعنوانها ومقرها الرئيسي وكافة مقرات المصالح الراجعة لها بالنظر.

- القرارات والسياسات التي تهم العموم ذات الصلة بأنشطة الوزارة والمتعلقة بالحج والعمرة، المسابقات القرآنية، الكتاتيب، منشورات وزارة الشؤون الدينية، التكوين، المسابقات الدينية إلخ.....
- الإجراءات التي تتخذها المهمة في قطاع الشؤون الدينية بخصوص خدمات الحج والعمرة وآليات المراقبة لإحترام هذه الإجراءات.

- النصوص القانونية واللوائح المنظمة لعمل المهمة على غرار المناشير والمذكرات.
- قائمة الوثائق الإدارية (مطبوعات إدارية وكراسات شروط) المتوفرة إلكترونيا والمرتبطة بالخدمات المسداة ونذكر على سبيل المثال مطبوعات الترشح لأداء مناسك الحج.
- المعطيات الإحصائية المتعلقة بالشأن الديني (توزيع الوعاظ حسب الولايات وحسب الجنس، توزيع عدد المساجد والجوامع حسب الولايات، تطور عدد الإطارات المسجدية، تطور عدد الكتاتيب إلخ.....)

- **علاقة المؤشر بتحقيق الهدف:** المؤشر في علاقة عضوية بالهدف إذ لا يمكن تحسين حوكمة المهمة دون متابعة جيدة لعدد الزوار المواقع الالكترونية للمهمة لمعرفة أرائهم وانطباعاتهم حول نشاط مختلف المصالح الإدارية جهويا ومركزيا.

- **إنجازات وتقديرات المؤشر 2.1.9:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشّر 9-1-2: نسبة تطور عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة.	%	36,70	45	50	55	60

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تجدر الإشارة في هذا الإطار أن هذا المؤشر يضم جميع المواقع العمومية للمهمة والتي تضم إلى جانب الموقع الرسمي للوزارة موقع للتواصل الاجتماعي (فايسبوك). غير أنه نظرا للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد جراء جائحة الكورونا وما نتج عنها من ضغط زمني كبير لإعداد وثيقة القدرة على الأداء واستكمال أشغال التنزيل العملياتي لبرنامج القيادة والمساندة وملائمته مع خصوصية المهمة فإنه وقع الاقتصاربالنسبة لسنتي 2019 و2020 على احتساب عدد زيارات موقع التواصل الاجتماعي للمهمة.

وقد بلغت نسبة تطور عدد زيارات الموقع 36,70 بالمائة مقارنة بسنة 2019، حيث بلغ العدد الجملي لزوار موقع التواصل الاجتماعي 72.936 زائرا سنة 2019 مقابل 99.710 زائرا سنة 2020. أما بالنسبة لسنة 2021 فمن المتوقع أن تسجل هذه النسبة ارتفاعا لتبلغ 45 بالمائة في موفى السنة.

ومن المتوقع أن يتواصل ارتفاع هذه النسبة سنة 2022، حيث إنه سيقع احتساب العدد الجملي لزوار الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية إلى جانب موقع التواصل الاجتماعي.
وستسعى المهمة إلى مزيد العمل على تحسين سياستها الاتصالية مع جميع المتعاملين معها تكريسا للإدارة المفتوحة لهدف تعزيز الشفافية وتوحيد سبل وإجراءات نفاذ العموم إلى المعلومة والوثائق الإدارية التي بحوزتها وذلك بتوفير جميع المعطيات والمعلومات المحينة والدقيقة المتعلقة بالقطاع الديني لتبلغ نسبة تطور زيارات المواقع العمومية للمهمة 55 بالمائة سنة 2023 و60 بالمائة سنة 2024.

- **الهدف 9-2: إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص:**

يعتبر هذا الهدف إستراتيجيا لأنه يرمي بصفة مباشرة إلى التحكم في تطور حجم كتلة الأجور على المستوى المركزي والجهوي وذلك من خلال المتابعة الدورية والمستمرة لتطور حجمها ودراسة جميع العناصر التي أدت لارتفاعها أو انخفاضها والمتمثلة في:

- **احتساب كلفة حركة الأعوان:** فارق تكلفة الأعوان الواردين الجدد (انتدابات جديدة، نقل إلى الوزارة وإلحاق لدى الوزارة) والمغادرين (تقاعد، نقل إلى وزارات أخرى، الحاق لدى وزارات أخرى، إحالة على عدم المباشرة، انقطاع نهائي عن العمل ...)،
- **احتساب عامل التدرج والترقية والإدماج والتكليف بخطط وظيفية Effet glissement,viellissement et technicité** وذلك لتحديد مدى تأثير هذه العوامل على حجم كتلة الأجور.
- **التحكم في الزيادات في الأجور،**

ولضمان إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يحقّق الإنصاف وتكافؤ الفرص فإنه يتعيّن العمل على مزيد إحكام حسن توظيف وإعادة توظيف الموارد البشرية بمختلف المصالح الراجعة بالنظر للمهمّة قصد الرفع من الأداء وبلوغ الاستغلال الأمثل لهذه الموارد من ناحية وتعهد الأعوان بالتكوين والرسكلة لتمكينهم من تحيين معلوماتهم ومواكبة التطورات مع مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء من ناحية أخرى.

- **تقديم المؤشرات:**

لضمان تحقيق هذا الهدف تم اعتماد مؤشرين إثنين هما كالتالي:

✓ **المؤشر 1.2.9: الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بكتلة الأجور.**

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يعمل على متابعة الفارق بين التقديرات (كتلة الأجور المدرجة بميزانية المهمة بقانون المالية للسنة المعنية) والإنجازات (كتلة الأجور الجملية الحقيقية التي تحملتها ميزانية الوزارة بعنوان السنة المعنية) قصد ترشيد استهلاك الاعتمادات والتوظيف الأمثل للموارد المالية في ظل الأزمة الاقتصادية والصحيّة التي تواجهها تونس.

- **أسباب إختيار المؤشر:** تم اعتماد المؤشر **لمتابعة تطور حجم كتلة الأجور والعمل على التحكم في نسق نموها** من خلال حسن تقدير جميع العوامل التي تؤثر في تطور الأجور (تأثيرات الزيادات في الأجور بعنوان السنة المنقضية على ميزانية السنة الجارية، عامل التدرج والترقية الإدماج والتكليف في الخطط الوظيفية إلخ....).

- **علاقة المؤشر بتحقيق الهدف:** المؤشر في علاقة مباشرة مع الهدف المتمثل في إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص إذ لا يمكن بلوغ الهدف المذكور دون متابعة دقيقة لتطور حجم كتلة الأجور ودون سعي للتحكّم في نسق نموها من خلال حسن تقدير جميع العوامل التي تؤثر في تطورها (تأثيرات الزيادات في الأجور بعنوان السنة المنقضية على ميزانية السنة الجارية، عامل التدرج والترقية الإدماج والتكليف في الخطط الوظيفية ، الحد منن الفوراق بين الجنسين في الترقيات أو عند التعيين في الخطط الوظيفية إلخ....).

- **إنجازات وتقديرات المؤشر 1.2.9:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشّر 9-2-1: الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بحجم كتلة الأجور.	أ.د	89	22	18	14	10

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى ثلاث سنوات:

يعتبر الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بكتلة الأجور لسنة 2020 وللسنة الحالية ضعيفا وهو ما يفسر قدرة الوزارة على التحكم في كتلة الأجور من خلال حسن تقديرها لجميع العوامل التي تؤثر في تطوّرها (تأثيرات الزيادة في الأجور بعنوان السنة المنقضية على ميزانية السنة الجارية، عامل التدرج، عامل الترقية، الإدماج والتكليف في الخطط الوظيفية الخ.....). وتعمل المهمة على مزيد تحسين هذا المؤشر من خلال مزيد التخفيض في قيمته ليبلغ 18 أد بحلول 2022 و14 أد سنة 2023 و10 أد بحلول 2024.وذلك من خلال مزيد التدقيق في جميع العوامل التي تؤثر في كتلة الأجور بعنوان السنة.

✓ **المؤشر 2.2.9: نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النساء والرجال:**

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يرمي إلى معرفة نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النساء والرجال كالإعلامية والتصرف الإداري الحديث والتصرف في الميزانية حسب الأهداف ...
- **أسباب إختيار المؤشر:** متابعة نسبة تطوّر عدد الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النساء والرجال كالإعلامية والتصرف الإداري الحديث والتصرف في الميزانية حسب الأهداف الخ...لهدف تطوير أداء الأعوان والعمل على احترام مبدإ المساواة بين الجنسين.
- **مبررات إعتماد المؤشر وعلاقته بتحقيق الهدف:** إن هذا المؤشر في علاقة مباشرة مع الهدف المتمثل في إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص باعتبار الأهمية الكبرى للتكوين الذي يمثل العامل الأساسي لتطوير المعارف والكفاءات والمهارات للموارد البشرية والسبيل للارتقاء بجودة الخدمات الإدارية أمام ضرورة مزيد التحكم في حجم كتلة الأجورو الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص بين الجنسين خاصة في ظل غياب الإنتدابات الجديدة.

وتجدر الإشارة أنه لتحقيق الهدف الاستراتيجي الذي ينضوي تحته المؤشر يجب العمل على:

- إحكام تحديد احتياجات التكوين (خاصة في المجالات ذات الأولوية التي يقع تحديدها بالمناشير) بالتنسيق مع الهياكل المعنية لضمان الفاعلية والنجاعة المطلوبة.
- العمل على تطوير الأنشطة التكوينية وملاءمتها مع المتطلبات المهنية للأعوان.
- متابعة وتقييم العمليات التكوينية بالتنسيق مع مختلف الإدارات المعنية.

- **إنجازات وتقديرات المؤشر2.2.9:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشّر 9-2-2: نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النساء والرجال:	%	0,23	6,13	10	12	15

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

بلغت نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النساء والرجال 0,23 بالمائة سنة 2020 وتعتبر هذه النسبة ضعيفة جدا وتفسر بالظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد جراء جائحة كورونا وما نتج عنها من توقف للنشاط بالإدارات العمومية في بعض الأحيان ومنع للتنقل بين الولايات في أحيان أخرى إلى جانب العمل بنظام الافواج الذي حال دون إنجاز مخطط التكوين السنوي لسنة 2020.

أما بالنسبة لسنة 2021 ومع تواصل الأزمة الصحية، شهدت هذه النسبة ارتفاعا مقارنة بسنة 2020 فقد بلغ العدد الجملي للمتكونين 50 عونا (من جنس الذكور) مقابل 815 عونا (رجالا ونساء). ويفسر هذا الارتفاع بالالتجاء للتكوين عن بعد من ناحية والاعتماد على الموارد البشرية الذاتية من ناحية أخرى (التكوين عن بعد الخاص بالإدارات الجهوية للشؤون الدينية من قبل وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف).

وفي ظل تواصل مفعول الأزمة الاقتصادية والصحية الناتجة عن انتشار وباء فيروس كورونا، فإن الوزارة ستسعى للترفيع في هذه النسبة للسنزات القادمة مع العمل على احترام مبدأ تكافؤ الفرص للحد من الفوارق بين النساء والرجال لتبلغ 10 بالمائة سنة 2022 و12 بالمائة سنة 2023 و15 بالمائة سنة 2024.

- **الهدف 9-3: ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق تحسين نجاعة برنامج القيادة والمساندة.**

لضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق نجاعة برنامج القيادة والمساندة، يجب العمل على مزيد ترشيد النفقات العمومية من ناحية ومزيد إحكام تنفيذ ومتابعة تنفيذ ميزانية المهمة من خلال العمل على تحسين نسق استهلاك الاعتمادات المرصودة بالميزانية من ناحية أخرى.

- **تقديم المؤشرات:**

لضمان تحقيق هذا الهدف تم اعتماد ثلاثة مؤشرات والمتمثلة في:

✓ المؤشر 1.3.9: الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية:

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يمكّن من معرفة الفارق بين التقديرات الجملية للمهمة المتعلقة بنفقات التأجير العمومي ونفقات التسيير ونفقات الاستثمار والإنجازات الحقيقية بالنسبة لنفس النفقات.

- **أسباب إختيارالمؤشر:** تم اعتماد هذا المؤشر قصد متابعة نسق استهلاك الاعتمادات المرصودة بميزانية المهمة والعمل على صرفها على مستوى الأنشطة الرئيسية الخاصة بكل وحدة عملياتية في كل برنامج فرعي لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وتمثل المتابعة الدورية للميزانية الآلية الرئيسية التي يتم على أساسها اتخاذ قرار تحيين وثيقة البرمجة السنوية للنفقات أو استعمال تقنية التبادلية مما يساهم بصفة مباشرة في ضمان إحكام التصرف في الموارد.

- **علاقة المؤشر بتحقيق الهدف:** هذا المؤشر في علاقة مباشرة مع الهدف المتمثل في ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق تحسين نجاعة برنامج القيادة والمساندة إذ أن متابعة الفارق بين التقديرات والإنجازات بالميزانية يمكّننا من ضمان ديمومة الميزانية انطلاقا من حسن تقدير الحاجيات وحسن متابعة تنفيذ الميزانية.

- **إنجازات وتقديرات المؤشر1.3.9:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشّر 9-3-1: **الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية:** ويتمثل في الفارق بين التقديرات الجملية للمهمة المتعلقة بنفقات التأجير العمومي ونفقات التسيير ونفقات الاستثمار والإنجازات الحقيقية بالنسبة لنفس النفقات.	أ.د	755	952	850	800	750
نفقات التأجير:		89	15	15	10	8
نفقات التسيير:		170	200	180	170	150
نفقات الإستثمار		496	737	655	620	592

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات: ستعمل المهمة خلال الفترة 2022-2024 على الحد من الفارق بين التقديرات والإنجازات ليقع التخفيض فيه من 952 أ.د متوقعا سنة 2021 على 750 أ.د سنة 2024.

✓**المؤشر 2.3.9: حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمّة:**

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يرمي إلى مقارنة حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة بميزانية المهمة.
- **أسباب اختيار المؤشر:** تم اعتماد هذا المؤشر للسعي لضمان أفضل فاعلية لبرنامج القيادة والمساندة الذي يعمل على تأمين وظائف الدعم لبرنامج التنمية الدينية وذلك بحسن توظيف الاعتمادات وترشيد استهلاكها ومزيد ربطها بالأنشطة المبرمجة الخاصة بها والمتعلقة بالقيادة والتكوين وتوفير وسائل العمل الضرورية وسائر الأنشطة الأخرى لتحقيق الأهداف المرسومة ضمن الاستراتيجية العامة للمهمّة.

- **علاقة المؤشر بتحقيق الهدف:** للمؤشر علاقة عضوية بالهدف المتمثل في ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق تحسين نجاعة برنامج القيادة والمساندة إذ أن حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة يجب أن يتماشى من ناحية مع الحجم الجملي لميزانية المهمة دون أن يتجاوز سقف الـــ 15 بالمائة ومن ناحية أخرى مع المهام الموكولة للبرنامج المذكور وذلك بالعمل على حسن توظيف الاعتمادات وترشيد استهلاكها بما يحقق النجاعة والفاعلية ويمكّن من تحقيق الأداء وبلوغ الأهداف المرسومة.

- **إنجازات وتقديرات المؤشر 2.3.9:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشّر 9-3-2: حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة: ويتمثل في مقارنة حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة بميزانية المهمة.	%	7,28	10,87 (*)	11,81	11,34	11,12

(*) تجدر الإشارة إلى أنه وقعت مراجعة قيمة مؤشر "حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة " وفقا لأشغال التنزيل العملياتي للبرامج وعلى إثر ضبط القائمة المرجعية للأنشطة الرئيسية حيث تم إجراء تعديلات على مستوى نفقات الأجور و نفقات التدخل و نفقات التسيير بداية من سنة 2021.

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى ثلاث سنوات:

تعتبر قيمة مؤشر "حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة " بالنسبة لسمة 2020 جيدة حيث إنها لم تتعد 15 بالمائة وبلغت 7,28 بالمائة.

وتجدر الإشارة أنه وقعت مراجعة تقديرات هذه النسبة بالترفيع فيها خلال الفترة المتراوحة بين 2022-2024 وذلك وفقا لأشغال التنزيل العملياتي للبرامج وعلى إثر ضبط القائمة المرجعية للأنشطة الرئيسية حيث تم إجراء تعديلات على مستوى نفقات الأجور والتسيير والتدخل بداية من سنة 2021.

ومن المؤمل أن يستمر العمل للتخفيض في هذه النسبة من 11,81 سنة 2022 إلى 11,12 سنة 2024 قصد مزيد ضمان فاعلية أحسن لبرنامج القيادة والمساندة من خلال حسن توظيف الاعتمادات وترشيد استهلاكها.

✓ **المؤشر 3.3.9: كلفة التسيير بحساب العون:**

- **تعريف المؤشر**: هو مؤشر يهدف إلى معرفة كلفة التسيير بحساب العون الواحد. وذلك بالعمل على متابعة كلفة نفقات التسيير مقارنة بالعدد الجملي للأعوان بهدف ترشيد نفقات التسيير لكل عون.
- **أسباب إختيار المؤشر:** في إطار الاستعداد لإرساء المحاسبة التحليلية بالإدارات العمومية تم اعتماد هذا المؤشر قصد متابعة كلفة نفقات التسيير مقارنة بالعدد الجملي للأعوان وبالتالي العمل على مزيد ترشيد نفقات التسيير من خلال العديد من الإجراءات.
- **علاقة المؤشر بتحقيق الهدف:** المؤشر في علاقة مباشرة مع الهدف المتمثل في ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق تحسين نجاعة برنامج القيادة والمساندة إذ متابعة كلفة التسيير بحساب العون الواحد تمكّن من ترشيد نفقات التسيير وبالتالي ضمان ديمومة الميزانية وحسن توظيف استعمال الاعتمادات وذلك على سبيل المثال بـــــ:
  - التحكم في كلفة التزويد بالمعدات والتجهيزات والأثاث.
  - ترشيد استهلاك الطاقة.
  - حسن التصرف في أسطول السيارات.
  - التحكم في نفقات الاستقبالات والإقامة والمهمات بالخارج.

- **إنجازات وتقديرات المؤشر3.3.9 :**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشّر 9-3-3: **كلفة التسيير بحساب العون:** ويتمثل في الكلفة الجماية لنفقات التسيير / عدد الأعوان	الدينار	**21,85**	**21,28**	**26,90**	**21,50**	**21,40**

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تبلغ كلفة التسيير بحساب العون الواحد 21,850 دينار سنة 2020 ومن المتوقّع أن تبلغ هذه الكلفة سنة 2021 ما قدره 21,280 دينار و26,900 دينار سنة 2022 وذلك راجع إلى الترخيص في إنتدابات جديدة تتمثل في 50 واعظا لتغطية النقص في هذا السلك من ناحية ومن ناحية أخرى نتيجة لارتفاع كلفة نفقات التسيير.

ومن المؤمل أن يستمر العمل على التخفيض في هذه الكلفة خلال سنتي 2023 و2024 وذلك بالعمل على مزيد ترشيد نفقات التسيير بالتحكم في كلفة التزويد بالمعدات والتجهيزات والأثاث وحسن التصرف في أسطول السيارات وترشيد استهلاك الطاقة لتبلغ 21,400 دينار سنة 2024.

2.2-تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف:

جدول عدد 06:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
برنامج القيادة والمساندة	1-تحسين حوكمة المهمة	المؤشر 1.1.9: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية 90%	1- القيادة	2.862 أ. د	- قيادة ومتابعة مختلف الأعمال المتعلقة بإرساء التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارة. - الشروع في أشغال إرساء الرقابة الداخلية بالوزارة.
		المؤشر 2.1.9: نسبة تطور عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة سنويا 50%			- التحيين الدوري لمحتوى المواقع الرسمية للمهمة وتحسين سياستها الإتصالية.

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
برنامج القيادة والمساندة	2- إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص.	المؤشر 1.2.9: الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بكتلة الأجور 18 أ. د	2- الدّعم	15.773أ. د	- التحكم في تطوّر كتلة الأجور على المستويين المركزي والجهوي بـــ: - متابعة المسار المهني للأعوان وحسن تقدير الحاجيات لبرمجة المناظرات الخارجية للانتداب والمناظرات الداخلية للترقية، - التدقيق في ضبط كتلة الأجور التقديرية بعنوان السنة بالأخذ بعين الاعتبار ما يلي: * تكلفة الأعوان الوافدين الجدد (انتدابات جديدة، نقل إلى الوزارة وإلحاق لدى الوزارة) والمغادرين (تقاعد، نقل إلى وزارات أخرى، الحاق لدى وزارات أخرى، إحالة على عدم المباشرة، انقطاع نهائي عن العمل ...)، * كلفة التدرج والترقية، والإدماج، والتكليف بخطط وظيفية، * الزيادات في الأجورا لمحتملة أو المرتقبة، وذلك لغاية ضبط كتلة الأجور التقديرية الجملية لكامل الوزارة المدرجة في وثيقة المشروع السنوي للقدرة على الأداء ومقارنتها لاحقا بكتلة الأجورالجملية الحقيقية التي

					تحملتها ميزانية الوزارة بعنوان السنة.
البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
برنامج القيادة والمساندة	2- إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص.	المؤشر 1.2.9: الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بكتلة الأجور 18 أ. د	2- الدّعم	15.773أ. د	المتابعة الدقيقة والمستمرة لنسق تطور كتلة الأجور مع تقديم التحاليل الضرورية (تفسير العناصر المؤثرة في ارتفاع أو انخفاض كتلة الأجور) عند وجود فوارق مهمة بين تقديرات وإنجازات الأجور.
		المؤشر 2.2.9: نسبة الموظفين المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النساء والرجال. 10%			- إحكام تحديد حاجيات التكوين خاصة في ظل غياب الإنتدابات الجديدة بالنسبة للمجالات ذات الأولوية التي يقع تحديدها بالمناشير بالتنسيق مع الهياكل المعنية لضمان الفاعلية والنجاعة المطلوبة. - العمل على تطوير الأنشطة التكوينية وملائمتها مع المتطلبات المهنية للإعوان. - متابعة وتقييم العمليات التكوينية بالتنسيق مع مختلف الإدارات المعنية. - احترام مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص عند التعهد بتكوين و رسكلة الأعوان.

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
برنامج القيادة والمساندة	3- ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق نجاعة برنامج القيادة والمساندة.	المؤشر 1.3.9: الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية 850 أ.د	2- الدّعم	15.773أ. د	- المتابعة الدورية لإستهلاك الاعتمادات باستخراج الكشوفات الإحصائية من منظومة أدب لاتخاذ الإجراءات اللازمة والقيام بالتعديلات الضرورية لتقليص الفارق بين التقديرات والإنجازات. - إعداد البرمجة السنوية للنفقات وتحيينها بالتنسيق مع مختلف المتدخلين. -تنفيذ الميزانية وفقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل ووفقا للبرمجة السنوية المحدّدة مع الحرص أن تكون النفقات مطابقة للأشغال التحضيرية للميزانية. - دراسة جميع الإشكاليات التي تحول دون استهلاك اعتمادات الإستثمار. - متابعة صرف الإعتمادات المحالة على المجالس الجهوية بعنوان صيانة وتأثيث وتهيئة الجوامع والمساجد. - وضع الإعتمادات على ذمة كل رئيس برنامج مع ضمان احترام أسقف النفقات في إطار الرقابة المعدّلة

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
برنامج القيادة والمساندة	**3- ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق نجاعة برنامج القيادة والمساندة.**	**المؤشر 2.3.9: حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمّة. % 11,81**	**2- الدّعم**	**15.773أ. د**	- حسن توظيف وإعادة توظيف الموارد البشرية بمختلف المصالح الراجعة بالنظر للمهمة قصد الرفع من الأداء وبلوغ الاستغلال الأمثل لهذه الموارد. - توفير المعدات والتجهيزات الضرورية لعمل مختلف المصالح بما يضمن عدم الإخلال بالسير العادي للعمل ويساهم في الرفع من الأداء والانصاف وتكافؤ الفرص. - الإشراف على مختلف المصالح وتنسيق عملها للرفع من المردودية وتحقيق النجاعة والفاعلية،

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
برنامج القيادة والمساندة	3- ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق نجاعة برنامج القيادة والمساندة.	المؤشر :3.3.9 كلفة التسيير بحساب العون 26,900 د	2- الدّعم	15.773أ. د	- ترشيد إستهلاك المواد الإستهلاكية من مستلزمات ورقية ومكتبية ومعدات إعلامية وآلات نسخ وفاكس بترشيد سلوكيات الإستهلاك والإستعمال داخل مصالح المهمة. - تشجيع الرقمنة في المعاملات الإدارية والعمل على تركيز منظومة التصرف في المراسلات الإدارية للتقليص من إستهلاك الورق. - مزيد العمل للتحكم في مصاريف الإستقبالات والإقامة والمهمات في الخارج. - مزيد العمل على ترشيد إستهلاك الطاقة بتركيز أجهزة في التحكم في توقيت إستغلال شبكة التكييف والتحكم في شبكة الإنارة بالفضاءات العامة بإستعمال الفوانيس المقتصدة. - مزيد إحكام التصرف في وسائل النقل من خلال تكثيف عمليات الرقابة على السيارات الإدارية وخاصة على مستعمليها لتفادي التجاوزات التي من شأنها أن تكلف الإدارة تكاليف باهضة في عمليات الإصلاح والصيانة. - إتخاذ الإجراءات اللازمة لتجهيز سيارات المصلحة بمنظومة GPS. - الصيانة الدورية للسيارات مع الإسراع بإجراءات التفويت في السيارات التي أصبحت غير قابلة للإستعمال وذلك للتخفيض في مصاريف الصيانة.
			المجموع	18.635	

3) إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024:

جدول عدد 08:
إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	8.341	3.375	3.570	3.850	4.850
نفقات التسيير	1.846	1.711	1.800	1.930	2.300
نفقات التدخلات	182	11.673	11.700	13.116	13.903
نفقات الإستثمار	223	1.080	1.565	1.994	2.248
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	10.592	17.839	18.635	20.890	23.301
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	10.592	17.839	18.635	20.890	23.301

تطورت تقديرات الاعتمادات المرصودة لبرنامج القيادة والمساندة على المدى المتوسط 2022-2024 كما يلي:

1- نفقات التأجير والتسيير:

وقع الترفيع في تقديرات نفقات التأجير من 3.570 أد سنة 2022 إلى 4.850 أد سنة 2024 أما بالنسبة لنفقات التسيير فقد وقع الترفيع فيها من 1.800 أ.د سنة 2022 إلى 2.300 أ.د سنة2024. وتعتبر تقديرات المبالغ المرصودة لنفقات التأجير والتسيير على المدى المتوسط ضعيفة حيث إن المهمة ستعمل من ناحية على الضغط على نفقات التسيير من خلال إحكام التصرف فيها وترشيد استهلاكها ومن ناحية أخرى على حسن توظيف الاعتمادات المتعلقة بالأجور.

كما ستعمل الوزارة على مزيد التحكم في الحجم التقديري لكتلة الأجور من خلال العمل على التخفيض في قيمتها في الفترة المتراوحة بين 2022-2024 لتبلغ 18 أ.د سنة 2022 و10 أ.د

سنة 2024 وذلك بحسن تقديرها لجميع العوامل التي تؤثر في تطوّرها بعنوان السنة المعنية (تأثيرات الزيادات في الأجور بعنوان السنة المنقضية على ميزانية السنة الجارية، عامل التدرج، عامل الترقية، الإدماج والتكليف في الخطط الوظيفية إلخ.....)

2- نفقات التدخل العمومي والاستثمار:

وقع الترفيع في نفقات التدخل تدريجيا من 11.700 أد سنة 2022 إلى 13.903 أد سنة 2024.أما بالنسبة لنفقات الاستثمار فقد وقع الترفيع فيها من 1.565 أد سنة 2022 إلى 2.248 أد سنة 2024.

ولهدف الوصول إلى تأمين وظائف الدعم لبرنامج التنمية الدينية وكامل مصالح الوزارة مركزيا وجهويا فإنه وقع الترفيع في تقديرات النفقات المخصصة لنشاط " القيادة" من 2.377 سنة 2021 إلى 2.862 سنة 2022 أما

بالنسبة لنشاط " الدعم" فقد وقع الترفيع في تقديرات نفقاته من 15.642 أد سنة 2021 إلى 16.743 أد سنة 2022.

الملاحق

بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج التنمية الدينية

بطاقة المؤشر:
نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الجهوي والوطني

رمز المؤشر: رقم البرنامج / /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-1

I-الخصائص العامة للمؤشر :

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: **الهدف 1-1:** تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين الرجال والنساء في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.
2- **تعريف المؤشر:** معرفة عدد المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستويين الجهوي والوطني وذلك بالرجوع لآخر تعداد عام للسكان منجز من قبل المعهد الوطني للإحصاء
3- **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية)**: مؤشر فاعلية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1- **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الجوامع والمساجد بكل ولاية خلال السنة الماضية مقارنة بعدد سكان بالولاية (وقع اعتماد التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 المنجز من قبل المعهد الوطني للإحصاء).
2- **وحدة المؤشر:** ألف ساكن
3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: الإدارات الجهوية للشؤون الدينية، التقرير الصادر عن المعهد الوطني للإحصاء.
4- **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا.
5- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 0.650** بالألف سنة 2022.
6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيد سامي القاسمي، المدير العام للمعالم الدينية والإطارات المسجدية.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشّر 1-1-1: **نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني والجهوي.**	ألف ساكن %	0,558	0,600	0,650	0,700	0,750

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

تبلغ نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني في موفي شهر جوان 2021 ما قدره 0,558 بالمائة (جامع أو مسجد بالنسبة لكل 2300 ساكن) ومن المتوقّع أن تسجّل إلى نهاية السنة الحالية ارتفاعا طفيفا لتبلغ نسبة 0,600 بالمائة.

ومن المؤمل أن تبلغ سنة 2022 ما قدره 0,650 بالألف و0,700 بالألف سنة 2022 و0,750 بالألف سنة 2024 لتقترب من عدد "جامع أو مسجد لكل 2250 ساكن" وذلك بتكثيف التنسيق مع الولايات التي يتماشى عدد المعالم الدينية مع كثافتها السكانية لتيسير إقامة الشعائر الدينية لمتساكنيها ودراسة إمكانية إعطائها الأولوية في إسناد تراخيص البناء أو ترسيم الجوامع والمساجد بها وتسوية الوضعيات والإشكاليات العقارية المتعلقة بعمليات البناء إن وجدت.

3- تحديد أهم النقائص) limites)المتعلقة بالمؤشر:

هو مؤشر يأخذ بعين الاعتبار جميع الفئات العمرية بقطع النظر عن ديانة الأفراد (مسلمين أو غير مسلمين).

بطاقة المؤشر:
النسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث

رمز المؤشر: رقم البرنامج/ رقم الهدف /رقم المؤشر: **1-1-2**

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 1-1: تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين الرجال والنساء في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.

2- تعريف المؤشر: هو مؤشر يمكّن من معرفة عدد المعالم الدينية ذات الأولوية التي ستشملها أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث خلال السنة مقارنة بالعدد الجملي للمعالم الدينية ذات الأولوية والمقصود بها المعالم الدينية التي تهدّد بالسقوط أو التي تستوجب حالتها الإنشائية تدخلا عاجلا لضمان سلامة مرتاديها وهي في حاجة ماسّة للتدخّل.

3- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية): مؤشر فاعلية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1- طريقة احتساب المؤشر: عدد الجوامع والمساجد ذات الأولوية التي تدخّلت فيها الوزارة أو المبرمج التدخل فيها خلال السنة بالصيانة أو التأثيث أو التجهيز مقارنة بالعدد الجملي للمعالم الدينية ذات الأولوية.

2- وحدة المؤشر: %

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات الجهوية للشؤون الدينية.

4- تاريخ توفر المؤشر: كل سداسية.

5- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 98 % سنة 2024.

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد سامي القاسمي، المدير العام للمعالم الدينية والإطارات المسجدية.

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشّر 1-1-2: **النسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث.**	%	81,44	95	75	78	80

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

يبلغ العدد الجملي للجوامع والمساجد في موفي شهر جوان 2021 ما قدره 6256 معلما دينيا (4916 جامعا و1340 مسجدا). وتعتمد الوزارة سنويا قائمة في المعالم الدينية ذات الأولوية بالرجوع إلى حالتها الإنشائية العامة التي تستوجب تدخلا سريعا (مبنى يهدد بالسقوط يشكل خطرا على سلامة المصلين أو يتطلب تدخلا عاجلا وسريعا لوقف تدهور حالته الإنشائية العامة) اعتبارا لمحدودية الاعتمادات المرصودة بالميزانية المخصصة للغرض من ناحية ولضمان نجاعة التدخلات وترشيد استهلاك الاعتمادات من ناحية أخرى (اعتماد بطاقات تقييم تضبط الحالة الإنشائية العامة للمعالم الدينية).

وتعتبر النسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث حسنة جدا حيث أنها بلغت سنة 2020 نسبة 81,44 بالمائة غير أنه هذه النسبة سوف تنخفض سنة 2022 حيث تمت رصد اعتماد قدره 565 أ.د تعهدا و دفعا بميزانية المهمة وهو مبلغ لا يمكّن من تغطية الحاجيات الحقيقية للمعالم الدينية ذات الأولوية ومن المؤمل أن تتطور هذه النسبة لتبلغ 80 بالمائة سنة 2024.

تحديد أهم النقائص) limites)المتعلقة بالمؤشر:

هو مؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار مبالغ الاعتمادات المرصودة للتدخلات في المعالم الدينية.

بطاقة المؤشر:
نسبة سد الشغورات بالمعالم الدينية

رمز المؤشر: رقم البرنامج/رقم الهدف /رقم المؤشر: **3-1-1**

I- الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 1-1:** تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين الرجال والنساء في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.
2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يمكّننا من معرفة نسبة سد الشغورات المسجّلة بالمعالم الدينية. والمقصود بالشغورات كل الخطط المسجدية الشاغرة بالمعالم الدينية النشطة والتي لم يقع تسديدها. وتحدث هذه الشغورات على إثر إحداثات جديدة أو تكون متعلقة بشغورات قديمة موجودة بمعالم دينية وراجعة لسنوات ماضية.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية):** مؤشر فاعلية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1- **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الشغورات التي تمكنت الوزارة من سدها خلال السنة مقارنة بالعدد الجملي للشغورات بالمعالم الدينية.

2- **وحدة المؤشر: %**

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارات الجهوية للشؤون الدينية.

4- **تاريخ توفر المؤشر:** كل ثلاثية.

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 98 بالمائة سنة 2023.

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيد سامي القاسمي، المدير العام للمعالم الدينية والإطارات المسجدية.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشّر 1-1-3: **نسبة سد الشغورات بالمعالم الدينية**	%	7,60	7,80	7,80	7,80	7,80

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

بلغت نسبة سد الشغورات 7,60 %سنة 2020 حيث إن المهمّة قامت بسد 250 شغورا خلال السنة المعنية. ومن المتوقع أن تبلغ إلى موفى سنة 2021 نسبة 7,80 % وقد قامت المهمّة إلى تاريخ 31 جويلية 2021 بسد 220 شغورا من مجموع 300 خطة مسجدية مرخصا فيها بميزانية 2021.

وتبقى هذه النسب ضعيفة بالرغم من اللجوء إلى الجمع بين الخطط وذلك راجع إلى سببين أساسيين. يتمثل الأول في ارتفاع عدد المعالم الدينية التي تنفق عليها الدولة من سنة إلى أخرى، ويتمثل السبب الثاني في عدم توفرالإعتمادات المالية للترخيص للمهمة بالميزانية في القيام بالإنتدابات نتيجة للوضعية الصعبة للمالية العمومية والتي زادتها تعقيدا الأزمة الاقتصادية العالمية والآثار السلبية لوباء كزفيد 19 المستجد على الاقتصاد التونسي.

أما بالنسبة لتقديرات الفترة المتراوحة بين 2022-2024 من المؤمل أن تسجّل استقرارا حيث أنه سيتم العمل على سد أكثر ما يمكن من الشغورات في الخطط المسجدية بمزيد اللجوء إلى الجمع بين خطتين أو ثلاث خطط كحد أقصى خاصة وأنه لم ترخص وزارة المالية في القيام بأي انتداب جديد في الخطط المسجدية بعنوان سنة 2022 .

3- تحديد أهم النقائص(limites)المتعلقة بالمؤشر:

- المؤشر لا يأخذ بعين الإعتبار التوزيع الجغرافي للشغورات للمعالم الدينية بين الولايات وداخل نفس الولاية.
- هو مؤشر عام يدمج كل الخطط المسجدية ولا يتعلق بخطة مسجدية معينة. إذ يحدث أن تسجل الوزارة شغورات كبيرة في خطّة إمام خطيب وشغورات بنسبة أقل في خطة إمام للصلوات الخمس.

بطاقة المؤشر:
نسبة تطور عدد المعالم الدينية التي تحتوي فضاءات مخصصة للنساء

رمز المؤشر: رقم البرنامج / /رقم الهدف /رقم المؤشر: **1-1-4**

I -الخصائص العامة للمؤشر :

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 1-1: تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين الرجال والنساء في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.

2- تعريف المؤشر: هو مؤشر يهدف إلى معرفة نسبة المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصّصة للنساء (فضاءات للصلاة، وميضاة ودورات مياه خاصة بالنّساء) استجابة للحاجيات الخصوصية للمرأة.

3- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية): مؤشر فاعلية.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1- طريقة احتساب المؤشر: عدد المعالم الدينية التي تحتوي على الفضاءات المخصصة للنساء للسنة المعنية مقارنة بالسنة الفارطة.

2- وحدة المؤشر: %

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات الجهوية للشؤون الدينية.

4- تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة.

5- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 1,5 بالمائة سنة 2024.

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد سامي القاسمي، المدير العام للمعالم الدينية والإطارات المسجدية.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشّر 1-1-4: نسبة تطور عدد المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصصة للنساء	%	1,72	0,90	1,04	1,25	1,50

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يبلغ العدد الجملي للجوامع والمساجد في موفي ديسمبر 2019 ما قدره 6100 معلما دينيا، حيث يحتوي 4575 منها على فضاءات مخصصة للنساء (نسبة 75 بالمائة من المعالم الدينية). وفي موفي 2020 بلغ عدد المعالم الدينية 6200 معلما دينيا من بينها 4650 معلما يحتوي على فضاءات مخصصة للنساء. وبالتالي تبلغ نسبة تطور عدد المعالم الدينية التي تحتوي على مثل هذه الفضاءات المخصصة 1,72 بالمائة.

أما فيما يتعلق بالسنة الحالية فمن المنتظر أن تسجل هذه النسبة انخفاضا لتبلغ 0,9 بالمائة من مجموع المعالم الدينية وذلك راجع إلى محدودية الاعتمادات المرصودة بالميزانية للقيام بأشغال التهيئة بالمعالم الدينية التي ليس بها فضاءات مخصصة للنساء نتيجة للوضعية الصعبة للمالية العمومية بتونس.

ومن المؤمل أن يبلغ عدد المعالم الدينية التي تحتوي على الفضاءات المخصصة للنساء 4741 معلما في موفي 2022 وهو ما يقابل ارتفاعا بـ 1,04 بالمائة حيث سيقع العمل من ناحية على تخصيص فضاءات خاصة بالنساء بالمعالم الدينية التي تفتقر لمثل هذه الفضاءات عند القيام بأشغال التهيئة والصيانة ضمن البرنامج السنوي للوزارة في حدود الاعتمادات المرصودة بالميزانية واشتراط توفير فضاءات مخصصة للنساء (بيت للصلاة مع الميضأة ودورات المياه) في ملفات طلب تراخيص بناء المعالم الدينية من ناحية أخرى.

3- تحديد أهم النقائص(limites)المتعلقة بالمؤشر:

- ضعف إقبال النساء على أداء الصلوات المفروضة بالجوامع والمساجد خاصة داخل الجمهورية وبالمناطق الريفية باستثناء المدن الكبرى كإقليم تونس الكبرى وصفاقس وسوسة.

بطاقة المؤشر:
نسبة تطوّر عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج سنويا.

رمز المؤشر: رقم البرنامج / /رقم الهدف /رقم المؤشر: **1-2-1**

I- الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: **الهدف 1-2**: المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال.
2. **تعريف المؤشر**: هو مؤشر يتعلّق بمتابعة نسبة تطوّر عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج (بما في ذلك الإرشاد الديني في موسم الحج).
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية)**: مؤشر فاعلية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر**: عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية (التي يقوم بها الوعاظ والأئمة الخطباء والمتفقدين ومدرسي آفاق) والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج للسنة الحالية مقارنة بالسنة المنقضية.
2. **وحدة المؤشر**: %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: المعهد الأعلى للشريعة بتونس والإدارات الجهوية للشؤون الدينية.
4. **تاريخ توفر المؤشر**: كل ثلاثية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)**: 11,50% سنة 2024.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: السيد سامي القاسمي، المدير العام للمعالم الدينية والإطارات المسجدية.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشّر 1-2-1: **نسبة تطوّر عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج سنويا.**	%	-3,60	10,45	10,50	11,00	11,50

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

سجّل مجموع الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية (سجون، مراكز إصلاح، دور مسنّين ...) والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج ، المنجزة في موفى سنة 2020 من قبل الائمة الخطباء ومدرسي آفاق ومتفقدي الشؤون الدينية والوعاظ انخفاضا ملحوظا بنسبة 3,60 بالمائة مقارنة بسنة 2019 و ذلك ناتج عن الأوضاع المستجدة الناجمة عن إنتشار فيروس كورونا التي أدت إلى غلق المساجد والجوامع وبالتالي توقيف جميع الدروس والمحاضرات الدينية ومختلف الأنشطة الأخرى بالمعالم الدينية والفضاءات العمومية في المناسبات الدينية كشهر رمضان والمولد النبوي الشريف...والأيام العادية (خطب جمعية ودروس ...) في إطار التوعية والإرشاد الديني.

ومن المنتظر أن تتحسن هذه النسبة سنة 2021 لتصبح إيجابية رغم تواصل مفعول الأزمة الصحية التي أدت إلى غلق المساجد والجوامع في العديد من الولايات لفترة زمنية قد وصلت إلى أربعة أشهر لتبلغ نسبة 10,45 بالمائة.

ومن المؤمل أن يتواصل هذا الارتفاع خلال سنوات 2022و2023و2024.

3- تحديد أهم النقائص) limites)المتعلقة بالمؤشر:

هو مؤشر عام كمّي لا يأخذ بعين الاعتبار مضمون ومحاور الدروس بالجوامع والمساجد.

- نقص في الوعاظ (المتفقدين) والأئمة من ذوي الكفاءة العلمية التي تخول لهم إلقاء محاضرات وتنظيم دروس دينية بالجوامع والمساجد.
- عزوف البعض من ذوي الكفاءة عن هذه المهام.

بطاقة المؤشر:
نسبة تطور عدد الكتاتيب على المستوى الوطني

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-2-2

I -الخصائص العامة للمؤشر:

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: **الهدف 1-2:** المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال.

2- **تعريف المؤشر**: هو مؤشر يهدف إلى معرفة نسبة تطوّر عدد الكتاتيب على المستوى الوطني لتقدير مدى استجابة العدد الموجود لحاجيات الأطفال دون السادسة من العمر من التربية بالكتايب.

3- **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية)**: مؤشر فاعلية.

II -التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر**: عدد الكتاتيب على المستوى الوطني بعنوان السنة المعنية مقارنة بالسنة المنقضية.
2. **وحدة المؤشر**: .%
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: الإدارات الجهوية للشؤون الدينية.
4. **تاريخ توفر المؤشر**: كل ثلاثة أشهر
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)**: 6 بالمائة سنة 2024.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: السيد سامي القاسمي، المدير العام للمعالم الدينية والإطارات المسجدية.

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشّر 1-2-1: **نسبة تطوّرعدد الكتاتيب على المستوى الوطني**	%	4	7,52	4,89	5,0	6,0

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة تطور عدد الكتاتيب على المستوى الوطني 4 بالمائة سنة 2020 مقارنة بسنة 2019، حيث بلغ العدد الجملي للكتاتيب في موفي السنة المعنية 1900 كتابا. أما بالنسبة لسنة 2021 فقد سجلت هذه النسبة ارتفاعا لتبلغ 7,52 بالمائة ويفسّر ذلك بارتفاع عدد الكتاتيب حيث بلغ عددها الجملي 2043 في موفي أوت 2021 مما سيتيح الفرصة لعدد أكبر من الأطفال دون الست سنوات لتلقي تربية سليمة وفق تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

وستسجّل هذه النسبة انخفاضا متوقعا سنة 2022 نتيجة لعدم الترخيص في فتح كتاتيب جديدة وهو ما ستتداركه المهمة في سنواتي 2023 و2024 من خلال إعطاء الأولوية في الترخيص لبناء أو فتح الكتاتيب للجهات التي تكون فيها نسبة التغطية ضعيفة مقارنة بعدد الأطفال والتدخل في الكتاتيب غير المؤهلة للعملية التربوية من أجل تهيئتها وترميمها.

3- أهم النقائص) limites)المتعلقة بالمؤشر:

- هو مؤشر عام لا يأخذ بعين الاعتبار العديد من الجوانب منها المناهج المعتمدة في تعليم الأطفال الصغار.

لمزيد إعطاء المؤشر أكثر مدلولية، يجب اعتماده على المستوى الجهوي لرصد الجهات التي تكون فيها نسبة التغطية بالكتاتيب ضعيفة مقارنة بعدد الأطفال دون الست سنوات. وهو ما ستعمل الوزارة على القيام به سنة 2022.

بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة

بطاقة المؤشر:
نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية (لجنة قيادة ومتابعة وتقييم إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف) سنويا.

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف /رقم المؤشر: **9-1-1**

I -الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 9-1:** تحسين حوكمة المهمة.
2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يهدف سنويا إلى معرفة نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية والتي تخصّ العديد من لجان القيادة الإستراتيجية الموجودة أو التي سيتم تركيزها بالوزارة والمتمثلة في لجنة القيادة ومتابعة الإصلاحات بالوزارة، لجنة قيادة أداء البرامج، لجنة قيادة ومتابعة وتقييم إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف ولجنة قيادة إرساء الرقابة الداخلية. **غير أنه نظرا للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد جراء جائحة الكورونا** وما نتج عنها من ضغط زمني كبير على روزنامة إعداد مشروع الميزانية ووثيقة القدرة على الأداء واستكمال أشغال التنزيل العملياتي لبرنامج القيادة والمساندة وملائمته مع خصوصية المهمة فإنه وقع الاقتصار في هذه المرحلة على لجنة واحدة المتمثلة في " **لجنة قيادة وتقييم إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف**".
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية)**: مؤشر نجاعة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:** مجموع القرارات والتوصيات المتخذة من قبل لجنة قيادة ومتابعة وتقييم إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف و التي وقع تنفيذها من جملة القرارات و التوصيات المتخذة من قبل لجنة قيادة و متابعة و تقييم إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.
2. **وحدة المؤشر: %.**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة المركزية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** آخر السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)**: 97 بالمائة سنة 2024.

6. <u>المسؤول عن المؤشر بالبرنامج</u>: السيدة هاجر الختالي ، المديرة العامة للمصالح المشتركة بالنيابة.

III - قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشّر 9-1-1: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية سنويا (لجنة قيادة وتقييم إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف).	%	80	85	90	95	97

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

تعتبر نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجنة قيادة ومتابعة وتقييم إرساء التصرف في الميزانية حسب الأهداف جيدة ومن المؤمل أن يتواصل تطورها بنسق تصاعدي لتبلغ 97بالمائة سنة 2024.

وستسعى الوزارة إلى تفعيل بقية لجان القيادة ذات الأولوية المتمثلة في لجنة قيادة ومتابعة الإصلاحات بالوزارة، لجنة قيادة أداء البرامج ولجنة قيادة إرساء الرقابة الداخلية مع المحافظة على النسق التصاعدي لهذا المؤشر.

3- تحديد أهم النقائص) limites)المتعلقة بالمؤشر:

الاقتصار في هذه المرحلة على لجنة واحدة متمثلة في لجنة قيادة ومتابعة وتقييم إرساء منظومة التصرف في الميزانية.

بطاقة المؤشر:
نسبة تطور عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة سنويا

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف /رقم المؤشر: **9-1-2**

I- الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 9-1-1:** تحسين حوكمة المهمة.
2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر **يعكس مدى فاعلية السياسة الاتصالية للمهمة مع جميع المتعاملين** معها تكريسا لخاصية الإدارة المفتوحة التي تعمل على تعزيز الشفافية وتوحيد سبل وإجراءات نفاذ العموم إلى المعلومة والوثائق الإدارية التي بحوزة الهياكل العمومية.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية):** مؤشر فاعلية.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد زيارات العموم للمواقع الرسمية للمهمة بالنسبة للسنة المعنية مقارنة بعدد زيارات العموم للمواقع الرسمية للمهمة بالنسبة للسنة المنقضية.
2. **وحدة المؤشر: %**.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة المركزية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** آخر السنة.

القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 60 بالمائة سنة 2024.

5. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة هاجر الختالي، المديرة العامة للمصالح المشتركة بالنيابة.

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1. **-سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشّر 9-1-2: نسبة تطور عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة.	%	36,70	45	50	55	60

2. -تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

تجدر الإشارة في هذا الإطار أن هذا المؤشر يضم جميع المواقع العمومية للمهمة والتي تضم إلى جانب الموقع الرسمي للوزارة موقع للتواصل الاجتماعي (فايسبوك). غير أنه نظرا للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد جراء جائحة الكورونا وما نتج عنها من ضغط زمني كبير لإعداد وثيقة القدرة على الأداء واستكمال أشغال التنزيل العملياتي لبرنامج القيادة والمساندة وملائمته مع خصوصية المهمة فإنه وقع الاقتصار بالنسبة لسنتي 2019 و2020 على احتساب عدد زيارات موقع التواصل الاجتماعي للمهمة.

وقد بلغت نسبة تطور عدد زيارات الموقع 36,70 بالمائة مقارنة بسنة 2019، حيث بلغ العدد الجملي لزوار موقع التواصل الاجتماعي 72.936 زائرا سنة 2019 مقابل 99.710 زائرا سنة 2020. أما بالنسبة لسنة 2021 فمن المتوقع أن تسجل هذه النسبة ارتفاعا لتبلغ 45 بالمائة في موفي السنة.

ومن المتوقع أن يتواصل ارتفاع هذه النسبة سنة 2022، حيث إنه سيقع احتساب العدد الجملي لزوار الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية إلى جانب موقع التواصل الاجتماعي.

وستسعى المهمة إلى مزيد العمل على تحسين سياستها الاتصالية مع جميع المتعاملين معها تكريسا للإدارة المفتوحة لهدف تعزيز الشفافية وتوحيد سبل وإجراءات نفاذ العموم إلى المعلومة والوثائق الإدارية التي بحوزتها وذلك بتوفير جميع المعطيات والمعلومات المحينة والدقيقة المتعلقة بالقطاع الديني لتبلغ نسبة تطور زيارات المواقع العمومية للمهمة 55 بالمائة سنة 2023 و60 بالمائة سنة 2024.

3. تحديد أهم النقائص) limites)المتعلقة بالمؤشر:

تبقى نسبة تطور عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة مرتبطة ارتباطا وثيقا بخاصيات البيانات الواردة بها والتي يجب أن تتسم بالمصداقية والوضوح والدقة وأن تكون محينة حتى تكسب الثقة المتعاملين معها.

بطاقة المؤشر:
الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بكتلة الأجور

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف /رقم المؤشر: **9-2-1**

I -الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 9-2**: إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص.
2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يعمل على متابعة الفارق بين التقديرات (كتلة الأجور المدرجة بميزانية المهمة بقانون المالية للسنة المعنية) والإنجازات (كتلة الأجور الجملية الحقيقية التي تحملتها ميزانية الوزارة بعنوان السنة المعنية) قصد ترشيد استهلاك الاعتمادات والتوظيف الأمثل للموارد المالية في ظل الأزمة الاقتصادية والصحيّة التي تواجهها تونس.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية):** مؤشر نجاعة.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:** الفارق بين كتلة الأجور المدرجة بقانون الميزانية وكتلة الأجور الجملية الحقيقية التي تحملتها ميزانية الوزارة بعنوان السنة المعنية.
2. **وحدة المؤشر:** %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة المركزية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** آخر السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)**: 10 أد سنة 2024.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: السيدة هاجر الختالي ، المديرة العامة للمصالح المشتركة بالنيابة.

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشّر 9-2-1: الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بحجم كتلة الأجور.	أ.د	89	22	18	14	10

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

يعتبر الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بكتلة الأجور لسنة 2020 وللسنة الحالية ضعيفا وهو ما يفسر قدرة الوزارة على التحكم في كتلة الأجور من خلال حسن تقديرها لجميع العوامل التي تؤثر في تطوّرها (تأثيرات الزيادة في الأجور بعنوان السنة المنقضية على ميزانية السنة الجارية، عامل التدرج، عامل الترقية، الإدماج والتكليف في الخطط الوظيفية الخ.....). وتعمل المهمة على مزيد تحسين هذا المؤشر من خلال مزيد التخفيض في قيمته ليبلغ 18 أد بحلول 2022 و14 أد سنة 2023 و10 أد بحلول 2024.وذلك من خلال مزيد التدقيق في جميع العوامل التي تؤثر في كتلة الأجور بعنوان السنة.

3- تحديد أهم النقائص) limites)المتعلقة بالمؤشر:

تبقى مسألة التحكم في الأجور من أهم المشاكل التي تواجهها المالية العمومية بتونس أمام ضرورة التحكم في عجز ميزانية الدولة من ناحية الذي لا يتماشى مع تنامي الطلبات في مختلف القطاعات نتيجة تدهور قيمة الدينار وغلاء الأسعار وصعوبة التحكم في التضخم المالي من ناحية أخرى.

.

بطاقة المؤشر:
نسبة الموظفين المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النساء والرجال.

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: **9-2-2**

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: **الهدف 9-1-2:** إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص.
2. **تعريف المؤشر**: هو مؤشر يرمي إلى معرفة نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النساء والرجال كالإعلامية والتصرف الإداري الحديث والتصرف في الميزانية حسب الأهداف.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة/ مؤشر نجاعة/مؤشر فاعلية):** مؤشر نجاعة.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر**: يتمثل في حاصل عملية قسمة عدد الموظفين المتكونين في المجالات ذات الأولوية على العدد الجملي للموظفين بالنسبة للنساء والرجال.
2. **وحدة المؤشر**: %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: الإدارة المركزية.
4. **تاريخ توفر المؤشر: آخر السنة.**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)**: 15% سنة 2024
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: السيدة هاجر الختالي ، المديرة العامة للمصالح المشتركة بالنيابة.

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشّر 9-2-2: نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النساء والرجال:	%	0,23	6,13	10	12	15

2. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النساء والرجال 0,23 بالمائة سنة 2020.

وتعتبر هذه النسبة ضعيفة جدا وتفسر بالظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد جراء جائحة كورونا وما نتج عنها من توقف للنشاط بالإدارات العمومية في بعض الأحيان ومنع للتنقل بين الولايات في أحيان أخرى إلى جانب العمل بنظام الافواج الذي حال دون إنجاز مخطط التكوين السنوي لسنة 2020.

أما بالنسبة لسنة 2021 ومع تواصل الأزمة الصحية، شهدت هذه النسبة ارتفاعا مقارنة بسنة 2020 فقد بلغ العدد الجملي للمتكونين 50 عونا (من جنس الذكور) مقابل 815 عونا (رجالا ونساء). ويفسر هذا الارتفاع بالالتجاء للتكوين عن بعد من ناحية والاعتماد على الموارد البشرية الذاتية من ناحية أخرى (التكوين عن بعد الخاص بالإدارات الجهوية للشؤون الدينية من قبل وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف).

وفي ظل تواصل مفعول الأزمة الاقتصادية والصحية الناتجة عن انتشار وباء فيروس كورونا، فإن الوزارة ستسعى للترفيع في هذه النسبة للسنوات القادمة مع العمل على احترام مبدا تكافؤ الفرص للحد من الفوارق بين النساء والرجال لتبلغ 10 بالمائة سنة 2022 و12 بالمائة سنة 2023 و15 بالمائة سنة 2024.

3. النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- محدودية الاعتمادات المخصصة للتكوين.
- الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد جراء جائحة كورونا أثرت بصفة مباشرة على تنفيذ مخطط التكوين المبرمج لسنة 2020 والتي سيكون لها تأثيرات على المدى المتوسط.
- غياب منظومة متابعة وتقييم ومراقبة لضمان جودة العمليات التكوينية قصد العمل على مراجعة الأنشطة التكوينية المبرمجة وملائمتها للحاجيات الفعلية للموظفين بالنسبة لجميع الأسلاك قصد تعزيز كفاءتهم ومهاراتهم وقدرتهم على الأداء في ظل غياب الانتدابات الجديدة.

بطاقة المؤشر:
الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية

رمز المؤشر: رقم البرنامج / /رقم الهدف /رقم المؤشر: **1-3-9**

I -الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: **الهدف 9-3:** ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق نجاعة برنامج القيادة والمساندة.
2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يمكّن من معرفة الفارق بين التقديرات الجملية للمهمة المتعلقة بنفقات التأجير العمومي ونفقات التسيير ونفقات الاستثمار والإنجازات الحقيقية بالنسبة لنفس النفقات.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية):** مؤشر نجاعة.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:** يتمثل في الفارق بين تقديرات الميزانية التي تتضمن نفقات التأجير والتسيير ونفقات الاستثمار والإنجازات الفعلية بعنوان السنة.
2. **وحدة المؤشر: %.**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة المركزية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** آخر السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** ..... سنة 2024.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة هاجر الختالي ، المديرة العامة للمصالح المشتركة بالنيابة.

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشّر 9-3-1: **الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية:** ويتمثل في الفارق بين التقديرات الجملية للمهمة المتعلقة بنفقات التأجير العمومي ونفقات التسيير ونفقات الاستثمار والإنجازات الحقيقية بالنسبة لنفس النفقات. **نفقات التأجير:** **نفقات التسيير:** **نفقات االإستثمار**	أ.د	**755** **89** **170** **496**	**952** **15** **200** **737**	**850** **15** **180** **655**	**800** **10** **170** **620**	**750** **8** **150** **592**

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

ستعمل المهمة خلال الفترة 2022-2024 على الحد من الفارق بين التقديرات والإنجازات ليقع التخفيض فيه من 952 أ.د متوقعا سنة 2021 على 750 أ.د سنة 2024.

3- تحديد أهم النقائص) limites)المتعلقة بالمؤشر:

هو مؤشر عام وإجمالي لا يأخذ بعين الإعتباركيفية وطريقة الإنجاز .

بطاقة المؤشر:
حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: **9-3-2**

I -الخصائص العامة للمؤشر:

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 9-1-3:** ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق نجاعة برنامج القيادة والمساندة.
2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يرمي إلى مقارنة حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة بميزانية المهمة.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية):** مؤشر نجاعة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. **طريقة احتساب المؤشر:** حاصل قسمة ميزانية برنامج القيادة والمساندة على مجموع ميزانية المهمة.
2. **وحدة المؤشر: %.**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة المركزية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** آخر السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 10,20% سنة 4202.**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة هاجر الختالي ، المديرة العامة للمصالح المشتركة بالنيابة.

3-قراءة في نتائج المؤشر:

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشّر 9-3-2: **حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة:** ويتمثل في مقارنة حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة بميزانية المهمة.	%	7,28	10,87	11,81	11,34	11,12

2. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

تعتبر قيمة مؤشر "حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة " بالنسبة لسمة 2020 جيدة حيث إنها لم تتعد 15 بالمائة وبلغت 7,28 بالمائة.

وتجدر الإشارة أنه وقعت مراجعة تقديرات هذه النسبة بالترفيع فيها خلال الفترة المتراوحة بين 2022-2024 وذلك وفقا لأشغال التنزيل العملياتي للبرامج وعلى إثر ضبط القائمة المرجعية للأنشطة الرئيسية حيث تم إجراء تعديلات على مستوى نفقات الأجور والتسيير والتدخل بداية من سنة 2021.

ومن المؤمل أن يستمر العمل للتخفيض في هذه النسبة من 11,81 سنة 2022 إلى 11,12 سنة 2024 قصد مزيد ضمان فاعلية أحسن لبرنامج القيادة والمساندة من خلال حسن توظيف الاعتمادات وترشيد استهلاكها.

3. تحديد أهم النقائص (limites)ا لمتعلقة بالمؤشر:

تبقى مسألة التحكم في حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة (لا يتجاوز نسبة 15 بالمائة) مرتبطة ارتباطا وثيقا بمزيد الحرص على حسن توظيف الإعتمادات المتعلقة بالأجور و مصاريف التسيير و ترشيد استهلاكها.

بطاقة المؤشر:
كلفة التسيير بحسا ب العون

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: **9-3-3**

1-الخصائص العامة للمؤشر:

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** الهدف 9-1-3: ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق نجاعة برنامج القيادة والمساندة.
2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يهدف إلى معرفة كلفة التسيير بحساب العون الواحد. فهو يعمل على متابعة كلفة نفقات التسيير مقارنة بالعدد الجملي للأعوان بهدف ترشيد نفقات التسيير لكل عون.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية):** مؤشر نجاعة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:** يتمثل في عملية قسمة مجموع نفقات التسيير على العدد الجملي للأعوان.
2. **وحدة المؤشر: %.**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة المركزية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** آخر السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** **21,40%** سنة 2024.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة هاجر الختالي ، المديرة العامة للمصالح المشتركة بالنيابة.

3- قراءة في نتائج المؤشر:

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشّر 9-3-3: **كلفة التسيير بحساب العون:** ويتمثل في كلفة نفقات التسيير / عدد الأعوان	الدينار	**21,85**	**21,28**	**26,90**	**21,50**	**21,40**

2. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

تبلغ كلفة التسيير بحساب العون الواحد 21,850 دينار سنة 2020 ومن المتوقّع أن تبلغ هذه الكلفة سنة 2021 ما قدره 21,280 دينار و26,900 دينار سنة 2022 وذلك راجع إلى الترخيص في انتدابات جديدة تتمثل في 50 واعظا لتغطية النقص في هذا السلك من ناحية ومن ناحية أخرى نتيجة لارتفاع كلفة نفقات التسيير.

ومن المؤمل أن يستمر العمل على التخفيض في هذه الكلفة خلال سنتي 2023 و2024 وذلك بالعمل على مزيد ترشيد نفقات التسيير بالتحكم في كلفة التزويد بالمعدات والتجهيزات والأثاث وحسن التصرف في أسطول السيارات وترشيد استهلاك الطاقة لتبلغ 21,400 دينار سنة 2024.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

تبقى مسألة التحكم في كلفة التسيير بحساب العون مرتبطة ارتباطا وثيقا بإرساء المحاسبة التحليلية بالوزارة.